



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر ٢٠٢١-٢٠١٧



ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٧٨ برلماناً وطنياً عضواً و١٤ هيئة برلمانية إقليمية.

وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

المحتويات

| | |
|----|--|
| ٦ | التمهيد |
| ٨ | الهدف ١ إقامة برلمانات ديمقراطية قوية |
| ١٢ | الهدف ٢ تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة |
| ١٦ | الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان والنهوض بها |
| ٢٠ | الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن |
| ٢٤ | الهدف ٥ تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات |
| ٢٨ | الهدف ٦ تمكين الشباب |
| ٣٢ | الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية |
| ٣٦ | الهدف ٨ سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية |
| ٤٠ | نحو عضوية عالمية |
| ٤١ | من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟ |
| ٤٢ | ميزانيات ٢٠١٧-٢٠٢١ |

٥ سنوات من التأثير بالأرقام

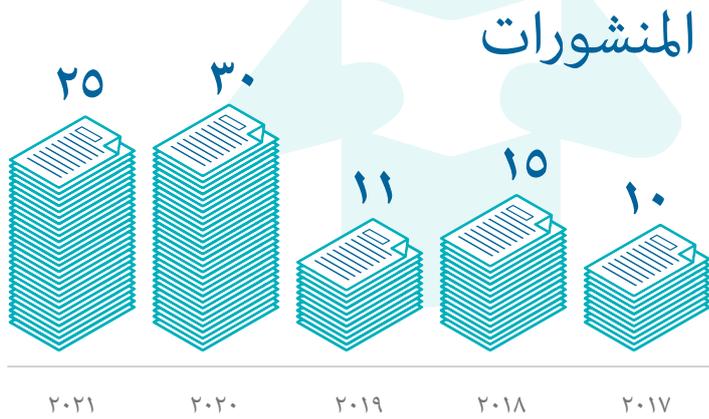
٢٠٢١ مقابل ٢٠١٧

المكاتب في العالم

٢ في عام ٢٠١٧

٣ في عام ٢٠٢١

(جنيف وفيينا ونيويورك)



الفعاليات الموجهة إلى البرلمانين



العضوية

١٧١ برلماناً في عام ٢٠١٧

١٧٨ في عام ٢٠٢١

V+

الموقع الإلكتروني

٦٥ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٧
٣٨٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٢١

تويتر

٥ ٠٠٠ متابع في عام ٢٠١٧
٣٣ ٠٠٠ في عام ٢٠٢١

جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

عدد النائبات

٣١٪ في عام ٢٠١٧
٣٩٪ في عام ٢٠٢١

+٨٪

عدد النواب الشباب

١٩٪ في عام ٢٠١٧
٢٥٪ في عام ٢٠٢١

+٦٪

حالات حقوق الإنسان للبرلمانيين المنظورة في الاتحاد البرلماني الدولي

٥٠٧ نواب في عام ٢٠١٧
٦٧٣ في عام ٢٠٢١

٢٠١٧-٢٠٢١: خمس سنوات من التأثير

عندما دخلنا الدورة الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٧، كان هدفنا «النهوض بالقيم الديمقراطية، وسيادة القانون، والمؤسسات القوية التمثيلية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان». فكيف كان تأثيرنا بعد خمس سنوات؟ وما الفرق الذي أحدثه الاتحاد البرلماني الدولي؟ وهل يمكننا أن نؤكد أن تأثيراً في حياة الناس كان مستداماً وإيجابياً؟

ويعرض هذا التقرير أهم النتائج التي حققناها في إطار الأهداف الاستراتيجية الثمانية التي حددتها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قبل خمس سنوات.

وعلى الرغم من النكسات التي شهدتها الديمقراطية في العديد من البلدان، فإننا لم نحد يوماً عن مهمتنا الرامية إلى إقامة برلمانات ديمقراطية قوية.

وأثارت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الفرصة لتأكيد دورنا بوصفنا همزة الوصل العالمية بين البرلمانات الوطنية إذ يسرنا تبادل المعارف بينها في مجال الابتكارات الرقمية لمساعدتها على مواصلة العمل في أثناء فترات الإغلاق. وقد ساهم أكثر من ١٠٠ برلمان في حملتنا المنظمة تحت شعار «البرلمانات في زمن الجائحة».

ولعل الجانب المشرق من الجائحة أنها أدت إلى تسريع التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي، وهو ما مكّننا من تسريع الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات وتحسين التكنولوجيا الخاصة بعقد الاجتماعات عبر الإنترنت. وقد ساعدتنا هذه الاستثمارات على تنظيم انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو، عبر الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ويُعدّ ذلك إنجازاً غير مسبوق في مجال الديمقراطية الرقمية في الاتحاد البرلماني الدولي بل ربما في العالم كله.

وفضلاً عن ذلك، كثفنا عملنا في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة على مدى الدورة الاستراتيجية الماضية. ومما لا شك فيه أن الاتحاد البرلماني الدولي ساهم في الزيادة المطردة لنسبة النائبات على المستوى العالمي، إذ ارتفعت تلك النسبة من ٢٣,٤٪ في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٦٪ في نهاية عام ٢٠٢١ بفضل تشجيعنا البرلمانات على أن تصبح أكثر احتواءً للجميع ومراعاةً للمنظور الجنساني.

وأصبحت بياناتنا عن نسبة النساء في المناصب القيادية السياسية مصدراً مرجعياً عالمياً يُستشهد به كثيراً في وسائل الإعلام والمنشورات الأكاديمية البارزة، وباتت تُستخدم بوصفها المؤشر الرسمي لقياس التقدم المحرز في تحقيق هدف التنمية المستدامة ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ولأول مرة، كشفت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي المستويات المروعة للعنف ضد المرأة في البرلمانات، وأصدرت بحوث رائدة تغطي العالم وتركز على أوروبا وأفريقيا. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي حلولاً للقضاء على التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان، وشرع العديد من الأعضاء في تنفيذها.

وأصبحت الاعتداءات على النائبات والنائبات ظاهرة متنامية تراقبها لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين. وقد اتخذت هذه اللجنة العالمية الفريدة، على مدى السنوات المختلفة، إجراءات متعددة للدفاع عن حقوق المئات من النواب المعرضين للخطر. إذ دافعت تحديداً عن حقوق ٩٤٧ نائباً من ٥١ دولة فيما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، وإن كان من المرجح ألا يكون ذلك العدد سوى جزء بسيط من الحالات الموجودة في العالم.

وسجلت اللجنة العديد من قصص النجاح بفضل تدخلاتها التي ساعدت على حل انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها نواب في كولومبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وماليزيا.



مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
Dixon ©

وإن قيمنا التأسيسية للحوار من أجل بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن لا تقل أهمية اليوم عما كانت قبل ١٣٣ عاماً عند تأسيس منظماتنا. وقد نظّمنا، على مدى السنوات الخمس الماضية، العديد من محادثات الوساطة، بما في ذلك بين البرلمانيين في جانبي شبه الجزيرة الكورية، والطائفتين في قبرص، والبرلمانيين في الشرق الأوسط.

وساعدنا الأعضاء أيضاً على وضع استراتيجيات برلمانية لنزع السلاح الشامل ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وتمكّننا، بوصفنا المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، من حشد البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لحضور اجتماعاتنا الحضرية أو الشبكية، أداءً لدورنا الطويل الأمد في تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات.

فجمعنا، على مدى السنوات الخمس الماضية، آلاف النواب من جميع أنحاء العالم للتعامل مع القضايا المعاصرة إبان جمعياتنا في دكا وسانت بطرسبرغ وجنيف والدوحة وبلغراد ومدريد. ولم تمنعنا جائحة عام ٢٠٢٠ من تنظيم جزء من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات عبر الإنترنت تلاه جزء حضوري في فيينا في عام ٢٠٢١، وهو أول مؤتمر قمة عالمي يُعقد منذ بداية الأزمة الصحية.

وشهدت اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي زيادة كبيرة في مشاركة النواب الشباب - إذ ارتفعت نسبة المشاركة من ١٩٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٢١ بفضل الحوافز التي وضعناها لتشجيع إشراك الشباب في الوفود.

واحتفلنا في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية العاشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات. وقد ساعدنا البرلمانات منذ اعتماد ذلك القرار على خفض سن الأهلية، وإدخال حصص للشباب، وإنشاء هياكل برلمانية جديدة للشباب.

ومع ذلك، لا تزال نسبة النواب الشباب دون سن الثلاثين منخفضة؛ فهي لا تبلغ سوى ٢,٦٪ من إجمالي عدد النواب. وسعيًا إلى زيادة تلك النسبة، اضطلعنا بحملة تثقيفية وترويجية جديدة في عام ٢٠٢٠ تحت شعار «قل نعم للشباب في البرلمان!» وفي غضون بضعة أشهر فقط، شارك مئات من قادة العالم في الحملة، متعهدين باتخاذ إجراءات لتجديد شباب برلماناتهم. وستكون الخطوات المقبلة هي متابعة الوفاء بتلك التعهدات.

وشهدت السنوات الخمس الماضية أيضاً زيادة كبيرة في عملنا الرامي إلى تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية، بما في ذلك في مجالي الصحة وتغير المناخ.

وإذ تشارك البرلمانات أكثر فأكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد ساعدها الاتحاد البرلماني الدولي على بناء معارفها ومهاراتها. فعلى سبيل المثال، أصبح منشور «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة - مجموعة أدوات للتقييم الذاتي» الصادر بالاشتراك بين منظماتنا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متاحاً الآن بخمس عشرة لغة، مما يثبت فائدتها.

ولعل من الأمثلة الأخرى على تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في مشاركة البرلمانات في جدول الأعمال العالمي للتنمية عمله على إشراك البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة ومشاركة الأمم المتحدة في عمليات البرلمانات من أجل سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وقد شهدنا زيادة مطردة في عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية الاستعراض الوطني المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة - إذ ارتفعت نسبة المشاركة من أقل من ٢٥٪ في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٥٥٪ في عام ٢٠٢٠.

وإذ نختتم هذه الدورة الاستراتيجية ونبدأ في تنفيذ الاستراتيجية المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، سنواصل توجيه أعضائنا لبناء منظومات برلمانية أقوى وأكثر قدرة على الصمود تتمحور حول البرلمانات من أجل الديمقراطية من أجل الجميع.

ويُعدّ عمل مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي والتقرير البرلماني العالمي المقبل عن مشاركة الجمهور في عمل البرلمانات مثالين جيدين على الطريقة التي سيعتمد بها الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً مرناً ومتجاوباً في جدول أعماله المقبل.



مارتن شونغونغ
الأمين العام

الهدف ١

إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

شهدت السنوات الخمس الماضية، ولا سيما عام ٢٠٢١، هجمات واسعة النطاق على الديمقراطية في أجزاء كثيرة من العالم. ولا شك في أن هذه الاضطرابات نتيجة عوامل تاريخية أو سياسية أوسع نطاقاً، ولكنها كشفت حقيقة أن الديمقراطية عملية مستمرة تحتاج إلى دعم مستمر لتزدهر.

وركزت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على تعزيز المهام التشريعية والرقابية والمالية والتمثيلية الأساسية للبرلمانات عن طريق جمع البيانات ونشرها، وتقديم المساعدة التقنية، وتشجيع فرص التواصل مع الأقران. وبتعزيز هذه المهام الأساسية يمكن الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات من أن تصبح مؤسسات ديمقراطية أقوى تساهم في تلبية تطلعات الشعوب.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

البرلمانات تبتكر لمواجهة جائحة كوفيد-١٩

دفعت جائحة كوفيد-١٩ البرلمانات إلى إيجاد طرائق جديدة للعمل. وقد استفاد الاتحاد البرلماني الدولي من شبكة اتصالاته لمساعدة البرلمانات على تبادل المعارف والخبرات في مجال العمل عن بُعد كي تتمكن من مواصلة عملها في ظل الجائحة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، شارك أكثر من ١٠٠ برلمان في هذا التبادل للمعارف.

تعزيز الوظائف البرلمانية الأساسية

كان أحد مجالات الدعم الرئيسية في السنوات الخمس الماضية هو التشريع والرقابة، بما في ذلك الإشراف على الميزانية. إذ ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز القدرات البرلمانية في ذلك المجال في بنن وتشاد وجيبوتي ومصر ومليديف وميانمار وباكستان وسيراليون وتونس.

وفي بنن، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي النواب والموظفين البرلمانيين على صياغة التشريعات، بما في ذلك عن طريق العمل معاً بأسلوب أكثر فعالية. وفي مليديف، تعلّم الموظفون البرلمانيون تحديد المهام اليومية وكيفية دعم الصياغة التشريعية دعماً أفضل. وفي سيراليون، ساعدت حلقة عمل، دعمها الاتحاد البرلماني الدولي، النواب على تحسين فهمهم لعملية الموافقة الجديدة على الميزانية. وفي تشاد، صقل النواب والموظفون البرلمانيون مهاراتهم في مجال الصياغة التشريعية والإشراف على السياسات العامة، مؤكدين أهمية التعاون والثقة.

وفي جيبوتي، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء لجنة برلمانية دائمة لحقوق الإنسان فضلاً عن ائتلاف للبرلمانيات. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز أعمال التمثيل والرقابة والتشريع في جمعية جيبوتي الوطنية التي اعتمدت قانوناً جديداً بشأن العنف ضد المرأة في عام ٢٠٢٠.

إمسك البرلمانات بدفة القيادة

عمليات التقييم الذاتي هي خطوات أولى مهمة لتعزيز القدرات البرلمانية. ولذلك، دعم الاتحاد البرلماني الدولي عمليات التقييم الذاتي في البرلمانات الوطنية في جيبوتي وجورجيا وميانمار وزامبيا باستخدام مجموعات الأدوات التي وضعها. وأدى التقييم الذاتي في زامبيا إلى مزيد من التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ومنذ عام ٢٠١٢ حتى الانقلاب العسكري في ميانمار في شباط/فبراير ٢٠٢١، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مساعدة طويلة الأمد إلى البرلمان الوطني، بما في ذلك لإنشاء مركز تعليمي برلماني ذي طراز دولي وتوفير ما يتصل بذلك من مساعدة تقنية. واستُخدم المركز لبناء قدرات أكثر من ٨٠٠ نائب و٢٠٠٠ موظف برلماني.

وضع معايير لتعزيز البرلمانات

تؤكد أهداف التنمية المستدامة أهمية البرلمانات في التنمية ولا سيما في الهدف ١٦ منها الذي يرمي إلى «بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع». وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات الأعضاء على مدى هذه الفترة الاستراتيجية لتحديد المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة التي ستساعد على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣٩

برلماناً
أقر المبادئ المشتركة
لدعم البرلمانات.

«الحلقة الدراسية التي نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي مكنتنا من أن نكون مستعدين أكثر لاستقبال أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وهي الهيئة التشريعية الجديدة في تشاد. وقد قال لنا أعضاء المجلس الجدد إنهم كانوا منبهرين من تنظيمنا الجيد.»

موظف أقدم في برلمان تشاد (٢٠٢١)

«الدعم الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة اجتاز اختبار الزمن ويُستخدم حتى الآن (منذ الانقلاب).»

رئيس اللجنة التي تمثل برلمان ميانمار، ٢٠٢١

النواب يشيدون بأولاف شولتز بعد انتخابه مستشاراً جديداً لألمانيا إبان جلسة في البرلمان في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.
© Ina Fassbender / وكالة الأنباء الفرنسية



ندوة عن دور البرلمانات في عمليات السلام، عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٢٠ في ميانمار في إطار عمل الاتحاد البرلماني الدولي الطويل الأمد الرامي إلى تعزيز برلمان ميانمار.
© الاتحاد البرلماني الدولي / ميانمار

١٧ في المئة فقط من اللجان المعنية بالشؤون المالية والدفاع والشؤون الخارجية. ومن ثم، فإننا لا نزال بعيدين كل البعد عن التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية البرلمانية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في البرلمان

تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانات على العمل بفعالية أكبر. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى هذه الفترة الاستراتيجية، دعماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى برلمانات ميانمار وسري لانكا وتوفالو وفانواتو وزامبيا شمل تزويدها بالموارد وسُبل المشورة.

ويسر الاتحاد البرلماني الدولي تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب وبين نيوزيلندا وفانواتو وتوفالو. ففي توفالو، أصبح لدى البرلمان خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مجموعة من المعالم القصيرة والطويلة الأمد. وبات لدى برلمان فانواتو نظام جديد لتخزين البيانات يتيح رقمنة الوثائق البرلمانية وتخزينها.

تيسير التعلم بين البرلمانات

في عام ٢٠٢٠، شرع الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد مبادرة للتعلم عبر الإنترنت تغطي موضوعات مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتغيير المناخ. وأطلق المشروع التجريبي لهذه المبادرة في الجمعية الوطنية لزامبيا في أواخر عام ٢٠٢١.

فعلى سبيل المثال، قدّم التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧ - وهو تقرير مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ٢٦ توصية لتعزيز الرقابة البرلمانية. وتتبع تقريراً البرلمان الإلكتروني العالمي لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ بيانات خط الأساس المتعلقة باستخدام البرلمانات للتكنولوجيا، بما في ذلك للتواصل مع المواطنين. ومنذ أواخر عام ٢٠١٩، تساعد مبادرة جديدة للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على تقييم أدائها قياساً بأهداف خطة عام ٢٠٣٠.

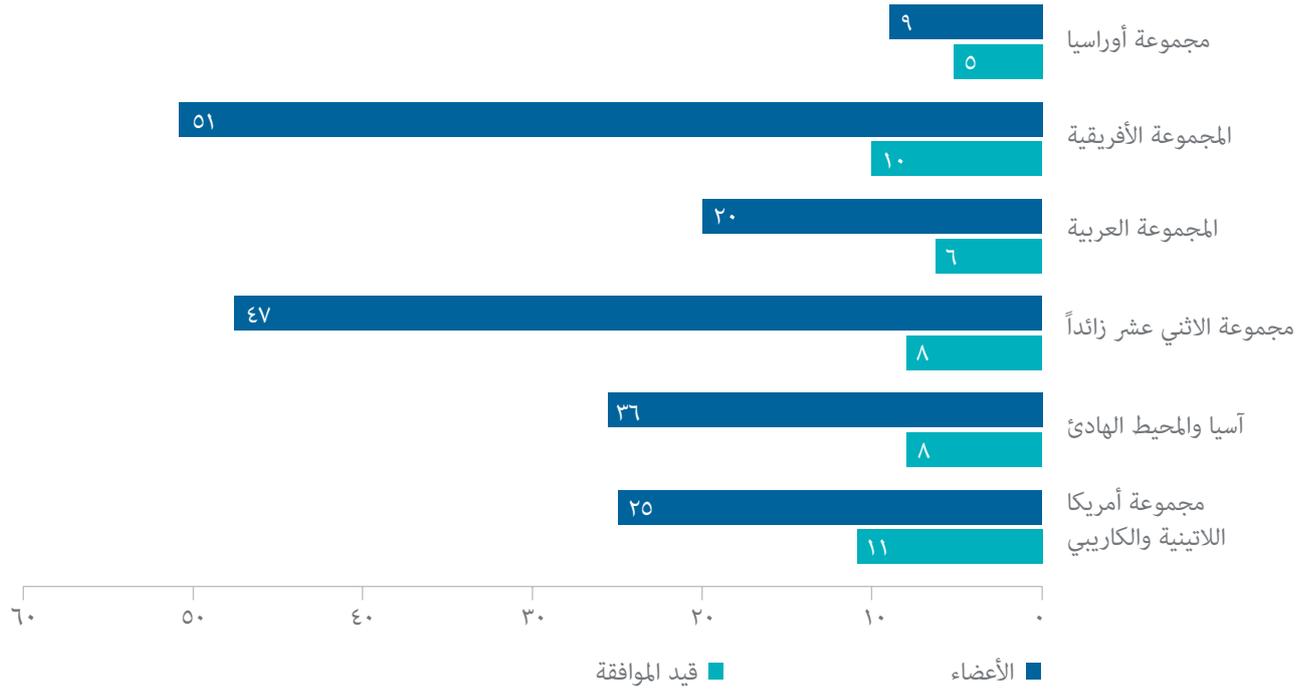
ومن المتوقع أن يكون لهذه المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة أثر على الأمد الطويل، حيث يمكن للأطراف المعنية، ومنها المجتمع المدني، استخدامها أيضاً للدعوة إلى التغيير.

إنتاج بيانات لدعم التغيير

قاعدة بيانات Parline التابعة للاتحاد البرلماني الدولي هي المصدر المرجعي العالمي للبيانات المتعلقة بالبرلمانات الوطنية. ففي عام ٢٠٢١، استخدم أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص قاعدة البيانات، وأشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي إلى بيانات مستمدة منها.

وتُستخدم تلك البيانات غالباً بوصفها دليلاً على الدعوة إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، تُظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي استمرار عدم التكافؤ بين الرجال والنساء في الهيئات التشريعية، بما في ذلك في المناصب القيادية في اللجان البرلمانية. فقد ترأست النساء ٦٩ في المئة من اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٢٠، ولكنهن يرأسن

أفريقيا ومجموعة الاثني عشر زائداً تتصدران حالات الموافقة على المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات



النهوض بالمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

إن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات هي حالياً الإطار الأكثر قبولاً للتنمية البرلمانية، إذ يوفر لغة مشتركة ومجموعة مشتركة من القيم لتأطير الدعم البرلماني. ومنذ عام ٢٠١٦، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث اجتماعات مائدة مستديرة للخبراء لتبادل الممارسات الجيدة وتسهيل تطبيقها. وفي عام ٢٠٢٠، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي دليلاً عنوانه «وضع التنمية الذاتية البرلمانية موضع التطبيق».

وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، أقرّ ١٣٩ برلماناً وطنياً المبادئ المشتركة، إلى جانب ٢٧ جمعية برلمانية ومنظمة شريكة.

دراسة حالة

المؤتمر العالمي الافتراضي للبرلمان الإلكتروني لعام ٢٠٢١

في عام ٢٠٢١، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني عبر الإنترنت الذي جمع ٦٥٠ مشاركاً من ١١٩ بلداً. وقد كان المؤتمر، الذي عُقد بعد ١٥ شهراً من بداية الوباء العالمي، فرصة مهمة لتبادل الممارسات الجيدة وتقييم التغيرات السريعة في أساليب العمل البرلمانية. وركزت المناقشات على التحول الرقمي والعلاقة مع المواطنين والبيانات المفتوحة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

تعقيب مشاركين

«أنا مدقق للتكنولوجيا داخل البرلمان، وقد ساعدني المؤتمر على تحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن يعتمدها ويكيّفها البرلمان. وسأستخدم بعض مواد المؤتمر عند تقديم توصيات للإدارة.»

«محفل ممتاز لتبادل الخبرات والتجارب وتكرار التجارب التي نجحت في أماكن أخرى.»



الهدف ٢

تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة

زادت نسبة البرلمانيات ببطء من ٢٣,٤ في المئة إلى ٢٦ في المئة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات لتصبح أكثر شمولاً ويكون لديها عدد أكبر من النساء في مجالسها، وتصبح أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، وتكون أكثر قدرة على الدفع قداماً بجدول أعمال المساواة بين الجنسين. وتتبع التقدم المحرز في مشاركة المرأة في البرلمان، ووجه نداءات قوية إلى تحقيق التكافؤ، وشجع الإصلاح القانوني، وفتح آفاقاً جديدة بحملاته الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي، واستمر في إتاحة بياناته والدعوة إلى إجراء الإصلاحات اللازمة.

وقد هددت جائحة كوفيد-١٩ - بل عكست في بعض الحالات - التقدم الذي أحرز بشق الأنفس في تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على الجنس. ومع ذلك، أتاحت الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة مهمة للتوعية بهذه المسألة البالغة الأهمية.

واستحدثت العديد من البرلمانات ممارسات جيدة بشأن التشريعات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك تطبيق نظام الحصص الجنسانية. واستفادت أيضاً من منصات تبادل المعرفة في الاتحاد البرلماني الدولي.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

القضاء على العنف ضد المرأة في البرلمان

سلطت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على مستويات العنف ضد المرأة في البرلمان، وهو مجال بحثي لم يُتناول من قبل. وقدّم الاتحاد البرلماني الدولي حلولاً لمساعدة البرلمانات على الحد من العنف ضد النائبات والموظفات البرلمانيات. ومنذ ذلك الحين، وضعت العديد من البرلمانات سياسات أكثر صرامة.

استخدام البيانات في النهوض

بالتكافؤ بين الجنسين

مكّنت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي وأبحاثه بشأن مشاركة المرأة في البرلمان من رصد التقدم المحرز والانتكاسات في مجال المساواة بين الجنسين في البرلمانات. ويعتمد المؤشر ٥-٠-١ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، على بيانات الاتحاد البرلماني الدولي.

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في القيادة السياسية بحلول عام ٢٠٣٠. وإلى جانب الترويج للإصلاحات القانونية ودعمها، قدمنا أمثلة على الممارسات الجيدة في منشوراتنا. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، سلط تقريرنا السنوي عن المرأة في البرلمان الضوء على الممارسات الجيدة والجهود القانونية الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي عام ٢٠٢٠، حللت طبعة خاصة السنوات الخمسة والعشرين التي انقضت منذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥.

وفي الوقت نفسه، ساعدتنا خرائطنا بشأن المرأة في الحياة السياسية، التي تُعدّ بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي توضح مستويات مشاركة المرأة في القيادة السياسية، على الدعوة إلى التغيير. وفضلاً عن ذلك، نشرنا تقارير في ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢١ عن التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان، كشفت عن الحواجز الهائلة أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقدّمت مبادئنا التوجيهية لعام ٢٠١٩ بشأن منع التحيز الجنسي حلولاً أخذت بها العديد من البرلمانات.

أصبحنا منذ عام ٢٠٢٠ جزءاً من منتدى المساواة بين الأجيال الذي ندعو فيه إلى التكافؤ بين الجنسين ومشاركة الشباب في الحياة السياسية. ويلتزم منتدى المساواة بين الأجيال ولجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة بهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وأدى التعاون المستمر مع برلمانات متعددة إلى إدخال تعديلات دستورية أو تشريعية واعتماد قوانين محكمة بشأن الحصص وتحسينها وتعزيز تنفيذها، بما في ذلك في بنن وجيبوتي ومصر وجورجيا ومالي وصربيا. وأدت أنشطتنا الترويجية إلى تغييرات في بلدان مثل ميكرونيزيا وقطر.

وترجم الاتحاد البرلماني الدولي أقواله إلى أفعال بتعديل لائحة جمعياته وتشديد العقوبات على الوفود المكوّنة من جنس واحد. وأظهرت التعديلات تأثيرها إذ شكلت النساء أكثر من ٣٩ في المئة من المندوبين الذين حضروا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، مقابل ٣٠ في المئة في المتوسط في عام ٢٠١٧. وأصبحت هذه الممارسات الاستباقية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني قدوة للمنظمات الأخرى.

٣٩٪

من المندوبين الذين شاركوا في الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي كانوا نساءً.

التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أفريقيا وأوروبا والعالم

الجدول ١ - درجة العنف وطبيعته

مدى شيوع أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها البرلمانيات المشاركات في الدراسة

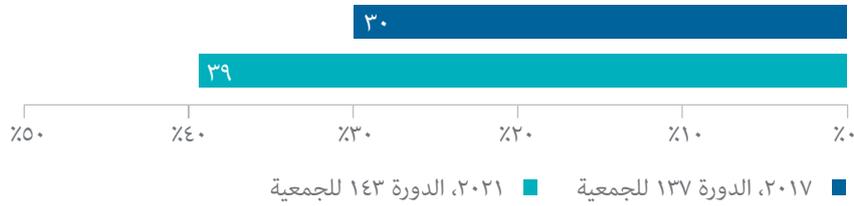
| العالم (٢٠١٦) | أوروبا (٢٠١٨) | أفريقيا (٢٠٢١) | |
|---------------|---------------|----------------|-----------------|
| ٨٢٪ | ٨٥٪ | ٨٠٪ | العنف النفسي |
| ٢٢٪ | ٢٥٪ | ٣٩٪ | العنف الجنسي |
| ٢٥٪ | ١٥٪ | ٢٣٪ | العنف الجسدي |
| ٣٣٪ | ١٤٪ | ٢٩٪ | العنف الاقتصادي |

٢٤٦ امرأة يشاركن في جلسة في البرلمان السويسري نظّمها تحالف الجمعيات النسائية السويسرية، وهي منظمة غير سياسية للمرأة السويسرية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وهذا العدد ذو دلالة لأنه يساوي إجمالي عدد النواب السويسريين. © Fabrice COFFRINI / وكالة الأنباء الفرنسية



إطلاق الدراسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي بشأن التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا إبان الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مدريد.
© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

النساء في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي: التقدم في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١



نسبة النساء من المرشحين في الانتخابات البرلمانية والمحلية ٤٠ في المئة على الأقل.

وارتفع عدد ائتلافات البرلمانيات فيما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ من ٨١ إلى ١١٢، أي بنسبة ٣٨ في المئة. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية، هذه الائتلافات في جيبوتي وموريتانيا وناميبيا وصربيا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة.

«البرلمان المراعي للمنظور الجنساني [...] يؤدي دوراً مهماً في تصحيح أوجه عدم المساواة وتسهيل المشاركة المتساوية بين الرجال والنساء. ويكتسي عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعريف البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني قيمة خاصة.»

كلوديا ميكس، نائبة في شيلي
ممتدى البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي،
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني

دعماً فيما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ خمسة برلمانات في التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني، وهي خطوة أولى على طريق الإصلاح.

وفي جورجيا، أدى التقييم الذاتي إلى مناقشة عن كيفية تغيير البرلمان للقانون بغية زيادة المشاركة البرلمانية للمرأة ومنع التحرش الجنسي. وفي ناميبيا، أظهر التقييم الذاتي أهمية المرأة في المناصب البرلمانية العليا وأدى إلى إنشاء مجموعة من البرلمانيات مؤلفة من المجلسين البرلمانيين. وفي المملكة المتحدة، أدت عمليات التحقق من مراعاة المنظور الجنساني إلى إزكاء الوعي بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان.

وفي كولومبيا، اتخذ البرلمان إجراءات فورية لتحسين بيئة عمل المرأة، منها حملة «Congreso en Igualdad» (المساواة في البرلمان) الرامية إلى توعية النواب وعامة الجمهور بالمساواة التمثيلية. وفي صربيا، عدّل البرلمان القوانين الانتخابية لإدخال نظام حصص، واشترط أن تكون

مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة

السياسي. وقد أنشئ ائتلاف برلماني يقود حالياً العمل البرلماني على هذه القضية بدعم مستمر من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي عام ٢٠٢١، ساعدنا البرلمانات على تعميم المنظور الجنساني في استجاباتها لجائحة كوفيد-١٩. وعُرضت ممارسات جيدة في هذا الشأن إبان دورة قمة رئيسات البرلمانات المعقودة شبكياً في عام ٢٠٢٠ وحضورياً في عام ٢٠٢١.

دراسة حالة

مكافحة التحيز الجنسي

أوجدت المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحيز الجنسي والعنف القائم على الجنس في البرلمان زخماً واتجاهاً دفعاً عدة برلمانات إلى استخدام هذا المورد لوضع تدابير عملية وتنفيذها. وفيما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، وضع ما لا يقل عن ١٤ برلماناً تدابير جديدة للتصدي للتحرش والعنف ضد المرأة في مؤسساته. وكانت هذه البرلمانات هي برلمانات أستراليا، والدايمرك، وفرنسا (الجمعية الوطنية)، وأيرلندا، واليابان، والمكسيك (مجلس الشيوخ)، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، وسيراليون، وسويسرا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وشملت التدابير تقييماً شاملاً للأوضاع، وسياسات تتضمن آليات للشكاوى والتحقيق، وجزاءات تأديبية ضد الجناة، وتزويد الضحايا بإمكانية الحصول على المساعدة بشكل سري. وألهمت المبادئ التوجيهية السياسة النموذجية لمكافحة التحرش التي تنتهجها الرابطة البرلمانية للكومنولث والجمعية العامة للفرنكوفونية.

واصلنا توسيع نطاق شراكاتنا مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن طريق ربط اللجنة بالبرلمانات. وناشدنا البرلمانات دمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانينها الوطنية والإشراف على القضاء على التمييز القائم على الجنس.

وفيما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، نظمنا ١٣ حلقة عمل للبرلمانيين بشأن المساواة بين الجنسين في بنن وكولومبيا وجيبوتي وجورجيا وكينيا ومالي وناميبيا ونيجيريا وصربيا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة.

ومكّن دعم الاتحاد البرلماني الدولي من سن تشريع جديد بشأن العنف ضد المرأة في عدة بلدان. وفي رومانيا، اقترح النواب تعديلاً لقانون العقوبات يلغي إمكانية إعفاء المعتدين من المسؤولية الجنائية عند سحب شكاوى الضحية. واستعرض فريق عامل من النواب وممثلي المجتمع المدني قانون العنف المنزلي لضمان التوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية اسطنبول.

وفي موريتانيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي الائتلاف البرلماني النسائي على تعزيز قدرة أعضائه على الدعوة إلى سن تشريع بشأن الصحة الإنجابية والعنف القائم على الجنس. ونجح الائتلاف في إدراج تجريم العنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كلا مشروعَي القانونين.

وفي جورجيا، اعتمد البرلمان تشريعاً لمكافحة التحرش بعدما أجرى تقييماً ذاتياً في عام ٢٠١٨ بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وفي جيبوتي، أدت المساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى سن تشريع جديد بشأن العنف القائم على الجنس. وفي سيراليون، اتخذ البرلمان خطوات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بعد أن ساعده الاتحاد البرلماني الدولي في بناء قدراتها التقنية وحشد الدعم



الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

تؤدي البرلمانات دوراً محورياً في حماية حقوق الإنسان عن طريق تنفيذ القواعد والمعايير الدولية على المستوى الوطني. وقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة الاستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢١، البرلمانات الأعضاء في الاضطلاع بهذه المسؤوليات عن طريق تزويدها بالمعلومات والمعارف وأنشطة التدريب. ومع ذلك، لا يمكن للبرلمانات أن تدافع عن حقوق الإنسان إلا إذا تمكنت من العمل دون الخوف من الانتقام.

وساعد الاتحاد البرلماني الدولي ١٠٠٠ نائب تقريباً من النواب الذين تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم للانتهاك على مدى الفترة الاستراتيجية، وزاد عدد ضحايا الاغتيالات والاعتداءات الجسدية. وكان معظم الضحايا من نواب المعارضة الذين يعملون في بيئات سياسية صعبة.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

تلقت ٩٤٧ نائباً معرضاً للخطر في ٥١ بلداً دعماً مباشراً من الاتحاد البرلماني الدولي
تلقت ١٧٥ نائبة معرضة للخطر دعماً مباشراً
عُقدت ٧١ جلسة استماع
أوفدت ٧ بعثات لتقصي الحقائق
انتهت ٥٨ قضية إلى حل مرضٍ
أجريت ١١ عملية مراقبة لمحاكمات
اعتمد ٢٢٨ قراراً

حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين

ما انفكت انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين تتزايد منذ إنشاء لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين قبل أكثر من ٤٠ عاماً. واللجنة هيئة فريدة مكلفة بالدفاع عن حقوق النواب، وممارسة الضغوط على السلطات الوطنية، وحشد الدعم البرلماني الدولي، وإجراء زيارات ميدانية، وإيفاد مراقبين للمحاكمات. وتتابع اللجنة كل حالة تُقدّم إليها حتى تتوصل إلى نهاية مرضية وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، حققت اللجنة في حالات ٩٤٧ برلمانياً في ٥١ بلداً. وتنطوي معظم الحالات على ضغوط حكومية لا مبرر لها تُمارس على نواب المعارضة في البلدان التي تهر بأزمة سياسية. ومن أكثر الانتهاكات شيوعاً التي تتعرض لها حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين تعليق الولايات البرلمانية بدون مبرر، وعدم إجراء محاكمة عادلة، وانتهاكات حرية التعبير.

• وقد حُلت قضية النائب العراقي السابق محمد الدايني بشكل مرضٍ في عام ٢٠١٧. فقد فر السيد الدايني من العراق قبل أن يُحكم عليه بالإعدام ظلماً في عام ٢٠١٠ وسُجن لدى عودته إلى البلاد لإعادة محاكمته. وأخيراً بعد مرور سبع سنوات، تمت تبرئته من جميع التهم وأطلق سراحه بموجب عفو رئاسي.

• وبعد أن مارس الاتحاد البرلماني الدولي ضغوطاً لسنوات عديدة، أُطلق سراح النائب الماليزي أنور إبراهيم في عام ٢٠١٨، ما مكّنه من العودة إلى الحياة البرلمانية.

• وفي عام ٢٠١٨ أيضاً، أغلق الاتحاد البرلماني الدولي حالة النائبة الكولومبية بيداد قرطبة - وهي حالة طال أمدها - بعد أن ألغى مجلس الدولة أخيراً قرار حرمانها من ممارسة مهنة المحاماة الذي صدر في حقها في عام ٢٠١٠ والذي منعها من تولي أي منصب حكومي.

• وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، أُطلق سراح أربعة من النواب الخمسة المسجونين في كوت ديفوار بعدما مارس الاتحاد البرلماني الدولي ضغوطاً واسعة النطاق. وكان النواب الخمسة قد اعتقلوا واحتجزوا على أساس تعسفي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

• وفي عام ٢٠٢٠، مكّن تدخل الاتحاد البرلماني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية النائب جان جاك مامبا من العودة إلى بلده واستئناف عمله بدون خوف من الاحتجاز. وكان النائب قد قدّم عريضة أدت إلى عزل النائب الأول لرئيس البرلمان من منصبه، ثم غادر البلاد حتى لا يُلقى القبض عليه لتهم ذات دوافع سياسية. وتمت تبرئته في آذار/مارس ٢٠٢١.

٩٤٧

نائباً معرضاً
للخطر تلقى دعماً مباشراً
ومستمرّاً من
الاتحاد البرلماني الدولي.

«أشكر الاتحاد البرلماني الدولي وأشيد بجهوده المستمرة والدؤوبة على مر السنين للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة عن حقوقي.»

أوجين ديومي ندونغالا،

نائب سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

أُفرج عنه في آذار/مارس ٢٠١٩ بعد ضغوط مكثفة مارسها الاتحاد البرلماني الدولي

أطلق سراح النائب الماليزي أنور إبراهيم في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضغوط المكثفة التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة.

© Samsul Said / وكالة رويترز



بعثة حقوق الإنسان التي أوفدها الاتحاد البرلماني الدولي إلى أوغندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. من اليسار إلى اليمين: علي العرادي، نائب (البحرين) وألكساندرا جيركوف، نائبة (صربيا) من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، مع روبرت كياغولاني سينتامو (الملقب بوبي واين)، وديفيد ليويس روبونغوبا، الأمين العام لمنبر الوحدة الوطنية، وعضوان آخران من حزب بوبي واين.

© الاتحاد البرلماني الدولي / R. Rodriguez Valencia

التضامن البرلماني

- وفي عام ٢٠٢١، دعم البرلمان التنزاني جهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للبرلمانيين في مياغار، متعهداً بالتواصل عبر القنوات الدبلوماسية مع الوزارة المعنية.

تحفيز البرلمانات على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سعيًا إلى التعجيل بتنفيذ حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، اتبع الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية ذات شقين. إذ أفتتعت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالاعتراف بأن البرلمانات تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وبتوثيق تعاونها مع البرلمانات عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

تأثيرنا في أحداث حاسمة

حزيران/يونيو ٢٠١٧ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعتمد قراراً لدعم توطيد التعاون مع البرلمانات

آذار/مارس ٢٠١٧ - حزيران/يونيو ٢٠١٩ أربعة أحداث جانبية نُظمت إبان جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتوعية بالإجراءات البرلمانية الداعمة لحقوق الإنسان

حزيران/يونيو ٢٠١٨ مساهمة كبيرة في تقرير الأمم المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فيما يخص الممارسات الجيدة للإجراءات البرلمانية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي نظمه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وترأسه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، اعتمد توصيات رئيسية لزيادة المشاركة البرلمانية

عندما يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى التدخل في حالات النواب، فهو يحشد برلمانات أخرى لاتخاذ إجراءات لصالح النواب المعنيين. وقد تمكّن من حشد تلك الجهود الجماعية ٩٣ مرة على مدى السنوات الخمس الماضية.

- فقد نوقشت انتخابات كمبوديا لعام ٢٠١٨ في برلمان ماليزيا حيث أعرب العديد من النواب عن قلقهم إزاء حل حزب المعارضة الرئيسي ومنع أعضائه من المشاركة في الحياة السياسية لمدة خمس سنوات. وطلب النواب من وزير الخارجية توضيح موقف الحكومة.
- وفي عام ٢٠٢١، التقى وفد سويدي من الاتحاد البرلماني الدولي بسفير جمهورية تنزانيا المتحدة لمناقشة حالة توندو ليسو، وهو نائب تنزاني يواجه تهديدات متعددة، فضلاً عن إمكانية إيفاد الاتحاد البرلماني الدولي بعثة إلى البلد لمواصلة الحوار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.
- وفي عام ٢٠١٨، زارت آن كلويد، وهي نائبة بريطانية وعضو سابق في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، العراق وأثارت قضية النائب العراقي السابق أحمد العلواني. وشجعت البرلمان العراقي والمسؤولين المعنيين على مناقشة القضية مباشرة مع اللجنة.
- وفي عام ٢٠١٩، كلف برلمان الدانمرك النواب بحضور جلسات محاكمة صلاح الدين ديميرتاش، وفيغن يوكسيكداغ، ويلي غوفن من تركيا.
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً جديداً بشأن السيناتورة الفلبينية ليلى دي ليما حث فيه السلطات على إسقاط جميع التهم الموجهة إليها وإطلاق سراحها.

آثار أخرى لمنظمتنا

- ٨٧٥ نائباً حضروا حلقات دراسية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان
- ٤٣٤ مناشدة خطية أرسلت إلى البرلمانات للمساعدة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان
- ٤٠ نائباً شارك في الوفود الوطنية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة
- ١٣٤ برلماناً أنشأ لجاناً مكرسة لحقوق الإنسان

دراسة حالة

بوركينافاسو

تماشياً مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ألغت الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو عقوبة الإعدام في أيار/مايو ٢٠١٨. واعتمدت في آذار/مارس ٢٠٢١ قانوناً جديداً يعين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها آلية وطنية لمنع التعذيب في البلاد.

تعزيز التعاون المؤسسي لتعبئة البرلمانات في مجال حقوق الإنسان

وفرت الشراكات طاقة وأفكار وشبكات جديدة أثرت عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال حقوق الإنسان. وانضم الاتحاد البرلماني الدولي، فيما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١، إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية وأمانة الكومنولث والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وزاد الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها مؤسسة UPR Info والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعة الحقوق العالمية، لتشجيع العمل البرلماني في مجال حقوق الإنسان. وفيما يخص الأطفال، تعاون الاتحاد مع اليونسيف ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومؤسسة كايلاش ساتيارثي للأطفال.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني وحماية اللاجئين، عمل الاتحاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحشد دعماً برلمانياً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فضلاً عن اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية.

وسعيًا إلى دعم البرلمانات في تعزيز عملها، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدة كتيبات للنواب عن التشريعات النموذجية للحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها، وعن نظم اللجوء الحكومية وحماية اللاجئين.

وسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى إشراك البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. إذ يجب على الدول أن تقدم تقارير منتظمة عن عملها في مجال حقوق الإنسان إلى آليات الأمم المتحدة هذه، ويمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الشأن. ويمكنها مناقشة التقرير الوطني قبل تقديمه إلى الأمم المتحدة، والمشاركة في تقديم التقارير، وحتى مناقشة توصيات الأمم المتحدة عند الانتهاء من عمليات الاستعراض.

ويمكن للبرلمانات أيضاً أن تشارك في دراسة سجل بلدها في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعلان الإجراءات المتخذة لتحسين حقوق الإنسان في بلدانها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط المشاركة البرلمانية. فعلى سبيل المثال، لاحظ الاتحاد البرلماني الدولي أن برلمانيين من بوروندي وكوت ديفوار وقطر وتوغو وأوزبكستان شاركوا في تقديم التقارير الوطنية المرفوعة في إطار عملية استعراض الدوري الشامل. واعتمد برلمان تشاد قانوناً ينشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وألغت الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو عقوبة الإعدام؛ وقد اتخذت الإجراءات استجابةً لتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، يجمع الاتحاد البرلماني الدولي معلومات عن اللجان البرلمانية المكرسة لحقوق الإنسان. وإلى جانب توجيه رسالة سياسية قوية، تبقي هذه اللجان حقوق الإنسان في جداول الأعمال، وتعمم القضايا، وتسهل التفاعلات بين البرلمان والأطراف المعنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

وقد ركزَّ بخاصةً على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وخاصةً في غرب أفريقيا، للنهوض بتغذية الأطفال والقضاء على عمل الأطفال والاتجار بهم. وتشمل أمثلة النجاح اعتماد الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الأطفال والاتجار بهم. وأيد الاتحاد البرلماني الدولي الخطوات الأولى التي اتخذها برلمانيو كوت ديفوار لإنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان.

وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مؤسسة كايلاش ساتيارثي للأطفال لمكافحة عمل الأطفال والنهوض بإنصاف حقوقهم. وتشمل الإجراءات إزكاء الوعي وبناء القدرات في المناطق الأكثر تضرراً.

«الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي هي منبر حقيقي لتبادل التجارب والخبرات. فهي تزودنا بالقطعة المفقودة من لغز الكفاح المستمر من أجل حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا ندعو إلى عقدها بانتظام.»

كواسي كوفي كرا بولين،

نائب ورئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي

في برلمان كوت ديفوار



الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

تمسك الاتحاد البرلماني الدولي منذ إنشائه برؤية أن الحوار هو أساس حل النزاعات سلمياً. وبعد مرور أكثر من ١٣٠ عاماً، لا يزال الحوار البرلماني الدولي يساعد على استعادة السلام ومنع نشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم. ويمكن لهذا الحوار أن يساعد البرلمانات على دعم سيادة القانون ومكافحة الإرهاب. وبالمساهمة في السلام والأمن العالميين، يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى مدى الفترة الاستراتيجية البالغة خمس سنوات، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم إلى البرلمانات في تحقيق تلك الأهداف عن طريق تعزيز قدرتها على سن التشريعات وإعداد الميزانيات الوطنية وممارسة الرقابة البرلمانية. ودعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في جهودها الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف والإرهاب والعمل على نزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده.



تعزيز التعاون والتعايش

تساعد البرلمانات على بناء السلام وحل النزاعات عن طريق الحوار ووظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية. ويؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً خاصاً في البلدان المعرضة للنزاعات، إذ دعم برلمانات بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيينيا - بيساو ومدغشقر ومالي، وأوصى بحلول للمساعدة على إنهاء الأزمات السياسية في تلك البلدان.

ويمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تساعد على حماية السلام الدولي أيضاً بمدّ جسور جديدة عندما تعجز المبادرات الحكومية. ومن هذا المنطلق، يسر الاتحاد البرلماني الدولي المحادثات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وبين طائفتي قبرص. ودعم المناقشات البرلمانية في الشرق الأوسط، واتخذت تدابير عملية لمعالجة أزمة المياه ومنع تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي.

تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الابتكار والعلم والتكنولوجيا من أجل السلام

أظهر اجتماع المائدة المستديرة البرلمانية بشأن المياه في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٧ كيف يمكن للحلول القائمة على العلم أن تحوّل الخلافات والنزاعات إلى فرص للتعاون والتعايش. ومهد الطريق لإطلاق الاتحاد البرلماني الدولي مدارس العلوم من أجل السلام وإنشاء فريق عامل معني بالعلم والتكنولوجيا. وعززت الشراكات مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) ومؤسسة جنيف للنتبؤ بالعلوم والدبلوماسية (GESDA) مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منبراً للتعاون البرلماني في مجالي العلم والتكنولوجيا.

مكافحة الإرهاب ومواصلة نزع السلاح

إن السلام والأمن شرطان أساسيان مسبقان للتنمية. وقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على مدى أكثر من ٢٠ عاماً في التصدي للإرهاب في مختلف أنحاء العالم، ووضع استراتيجيات برلمانية لنزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده بصورة شاملة.

وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي، عقب قراره المعنون «الإرهاب: ضرورة تعزيز التعاون العالمي لمواجهة الأخطار التي تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان»، هيئة رسمية هي الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويؤدي الفريق الاستشاري دور مركز تنسيق عالمي للعمل البرلماني في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات. وييسر الحوار بين النواب والخبراء ويوجّه البرنامج المشترك لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهو برنامج مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ونظّم البرنامج المشترك مؤتمرات عن مكافحة الإرهاب في مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، ودعم إنشاء لجنة برلمانية لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف في مصر.

وفي عام ٢٠٢١، نظّم البرنامج المشترك أيضاً القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب التي سلطت الضوء على الجهود البرلمانية الرامية إلى مساندة ضحايا الإرهاب، ومنع الإرهاب والتطرف وخطاب الكراهية. وشهدت القمة إطلاق «نداء الساحل» إلى حشد الموارد لتمويل مشروعات محددة في المنطقة تهدف إلى منع الإرهاب. وشهدت القمة أيضاً كشف الاتحاد البرلماني الدولي عن مجموعة من الأدوات الرقمية، من بينها خريطة تفاعلية وتطبيق محمول، مكّنت البرلمانيين من تنسيق تشريعاتهم واستراتيجياتهم الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وكانت الأحكام التشريعية النموذجية مبادرة مهمة للبرنامج المشترك وفرت أساساً لاستعراض القوانين والإجراءات القائمة لحماية ضحايا الإرهاب. وقد وُضعت الأحكام التشريعية النموذجية

تعرفت أكثر من ١٠٠٠ جهة معنية

على الممارسات الجيدة

في مجال نزع السلاح عن طريق

دليل عام ٢٠٢٠ المعنون

«تأمين مستقبلنا المشترك».

حمال يحمل كيس أرز في سوق ووس بأبوجا في
نيجيريا في آب/أغسطس ٢٠٢١. الحزام الأوسط
والولايات الشمالية الغربية في نيجيريا تشهد أعمال
عنف متزايدة بين الرعاة الرحّل والمزارعين مع
احتداد المنافسة على المياه والأراضي بسبب تغيّر
المناخ.

© Kola Sulaimon / وكالة الأنباء الفرنسية

المعنون «تأمين مستقبلنا المشترك» الذي يشرح نزع السلاح ويقدم أمثلة للمعاهدات والسياسات الناجحة. وأظهرت الندوات التي تلت ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه النواب، وحددت الروابط بين نزع السلاح والتنمية المستدامة، بما في ذلك حماية المناخ. ووضعت منتجات رقمية تكميلية لإبراز الصلة بين البرلمانات والحكم الرشيد في مجالي الأمن والتنمية البشرية.

«نظراً للضغوط الممارسة لخفض نفقات الدفاع العسكري، تقر الحكومات بأنه لا يمكن للاستجابات العسكرية أن تتعامل مع بعض التهديدات مثل جائحة كوفيد-19، وتوجد ضرورة واضحة لتغيير أولويات الميزانية من أجل مواجهة التحديات الجديدة.»

أنوسارت سوانغونغكول،
عضو في مجلس الشيوخ في تايلند
(نيسان/أبريل ٢٠٢١)

تماشياً مع أحدث التوجهات الفكرية لمساعدة البلدان التي لا تمتلك تشريعات في هذا المجال. وهي تساعد على تبادل أفضل الممارسات، وتلفت الانتباه إلى الاحتياجات الملحة لضحايا الإرهاب.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وحظر انتشاره، دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها. واضطلع الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع شركائه، بحملات مختلفة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ لإذكاء الوعي البرلماني بشأن معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح.

وقد دفعت هذه الحملات بلدان عدة إلى توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية أو التصديق عليهما. فضلاً عن ذلك، حشد الاتحاد البرلماني الدولي النواب للمساهمة في دعم القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يمنع الجهات غير التابعة للدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأخيراً، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على القضاء على تدفقات الأسلحة غير المشروعة بتشجيع البرلمانات على توقيع معاهدة تجارة الأسلحة أو التصديق عليها.

وسعيًا إلى دعم جدول الأعمال الجديد للأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على إعداد الدليل



الاتحاد البرلماني الدولي عقد الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في جنيف. ويؤدي الفريق الاستشاري دور جهة التنسيق العالمية للعمل البرلماني الرامي إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

© الاتحاد البرلماني الدولي / Pieyre-Bernard Castelier



نادية غلام داستغير، أحد ضحايا الإرهاب في أفغانستان، تتحدث إبان القمة
البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب.
Thomas Topf / Parlamentsdirektion ©

دراسة حالة

نزع السلاح للنهوض بالسلام الدائم؛ وتنفيذ نهج الأمن البشري
ترتبط أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بنزع السلاح
وحظر انتشاره وتحديد جداول أعمال أوسع للوقاية يقوم على
مبدأ الإنسانية. وإن أحدث دليل برلماني بشأن نزع السلاح -
وهو الدليل المعنون «[تأمين مستقبلنا المشترك](#)» - يفتح باب
المناقشة فيما يخص الحاجة إلى خفض النفقات العسكرية
لصالح الاستثمارات الطويلة الأمد في مجالات الصحة والتعليم
والضمان الاجتماعي.



الهدف ٥

تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

يوفر الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه مركز التنسيق العالمي للتعاون البرلماني الدولي، محفلاً فريداً وفعالاً للحوار السياسي. وقد عقد جمعيات على مدى الفترة الاستراتيجية البالغة خمس سنوات في دكا وسانت بطرسبرغ وجنيف والدوحة وبلغراد ومدريد. وقد مكنت التكنولوجيا الرقمية الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة عمله في ظل الجائحة. وتمكّن الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة التقدم نحو تحقيق العضوية العالمية بالتواصل مع البرلمانات غير الأعضاء التي يقع الكثير منها في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكان المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، الذي تضمن جزءاً افتراضياً في عام ٢٠٢٠ تلاه الحدث الحضوري في فيينا في عام ٢٠٢١، أول مؤتمر قمة عالمي يُعقد في أثناء الجائحة.



Parliamentary Union
Democracy. For everyone.

143rd IPU Assembly

143^e Assemblée de l'UIP

143^a Asamblea de la UIP

Madrid, Spain
Madrid, Espagne

26-30 November 2021
26-30 novembre 2021



143rd
IPU
Assembly

— Madrid, Spain —
26-30 November 2021



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

المزيد من المتابعة من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

أدخلنا في عام ٢٠١٧ نظاماً جديداً للإبلاغ للمساعدة على تعزيز تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. ومنذ بدء العمل بالنظام الجديد، ارتفع معدل استجابة الأعضاء من متوسط ٤٠ في المئة في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٧٠ في المئة في عام ٢٠٢١.

عقد جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت، واعتماد أشكال اجتماع مختلفة

تكتسي جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي أهمية محورية في دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز السلام عن طريق الحوار. وتتيح الجمعيات الفرصة كي يجتمع البرلمانيون من جميع أنحاء العالم لإيجاد حلول لتحديات عصرنا. وتفضي إلى نتائج جليلة في مجالات السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة.

وقد حشد الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، آلاف المشرعين في جمعياته المعقودة حضورياً أو عبر الإنترنت.

وفي الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، انتقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل عبر الإنترنت لمواصلة دعم الحوار البرلماني الدولي في ظل الجائحة. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٠ مثلاً، جمع الجزء الأول من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات أكثر من ١١٥ من كبار المشرعين في العالم عبر الإنترنت. وانضم إليهم مئات النواب والخبراء وممثلي المنظمات المتعددة الأطراف لمناقشة الموضوع العام لتسخير القيادة البرلمانية لصالح الشعوب والكوكب.

ثم عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ دورة استثنائية للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي انتُخب إبانها رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي. وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالتكنولوجيات المستخدمة والفوارق الزمنية، اعتُمدت الانتخابات بوصفها انتخابات شفافة وشاملة للجميع. وشارك نحو ٤٥٨ نائباً من ١٤٥ بلداً في التصويت عن بُعد، وأُنخذت عدة قرارات مهمة أخرى بشأن طريقة عمل الاتحاد البرلماني الدولي وإدارته فيما يُعدّ مثلاً بارزاً للديمقراطية الرقمية.



«أظهر الاتحاد البرلماني الدولي قدرة مذهلة على التغلب على التحديات التقنية واللوجستية، مع تيسير عقد اجتماعات افتراضية ومختلطة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. والمجموعة الكندية ممتنة لما بذلته الأمانة من جهود لضمان أن تواصل جميع البرلمانات الأعضاء الإسهام في العمل الجليل للاتحاد البرلماني الدولي والاستفادة منه.»

ديفيد ماكغينتي،
نائب في كندا.

وكانت الجمعية الأولى لعام ٢٠٢١ رقمية بالكامل، حيث عُقدت ٤٢ جلسة على مدى ستة أسابيع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، تمكّن برلمان إسبانيا من استضافة أول جمعية حضورية للاتحاد البرلماني الدولي منذ أكثر من عامين في مدريد. ومع ذلك، قدّمت الأشهر الثمانية عشر السابقة بعض الدروس المهمة، منها فوائد البث المباشر للجمعية، وتجهيز قاعات الاجتماعات لأغراض الجلسات المختلطة، وعقد جلسات استماع متعددة عن بُعد.

وعُقد الجزء الثاني من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات حضورياً في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وحمّت التدابير الصحية الصارمة، بما فيها إجراء اختبارات منتظمة، واحترام قواعد التباعد الاجتماعي، وارتداء الكمامات، أكثر من ٧٠٠ مشارك، بمن فيهم نحو ٩٠ رئيس برلمان و٤٠ نائب رئيس برلمان. ويرجع الطابع المختلط للاجتماع إلى توفير ترجمة فورية عن بُعد إلى ١٢ لغة فضلاً عن بث الاجتماع بثاً مباشراً.

المدوبون في مدخل الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد
البرلماني الدولي.

© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

وقد مكّن نجاح الاتحاد البرلماني الدولي في استخدام التكنولوجيا الحديثة أعضاءه من مواصلة محادثاتهم وعزز قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على التكيف. ولذلك يتوقع الاتحاد البرلماني الدولي



صورة جماعية (صورة مركبة لاحترام التباعد الاجتماعي) للمشاركين في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي عُقد في فيينا في عام ٢٠٢١.
 Thomas Jantzen / الاتحاد البرلماني الدولي ©

السابقة للجائحة. وتميل هذه الاجتماعات إلى أن تكون غير رسمية ومفتوحة أكثر من الاجتماعات الحكومية الرسمية، وتتيح للبرلمانيين إمكانية التحدث بحرية مع نظرائهم من مختلف أنحاء العالم، مع مراعاة مصالح الشعوب التي يمثلونها. وتساعد الاجتماعات الثنائية على مدّ جسور الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل.

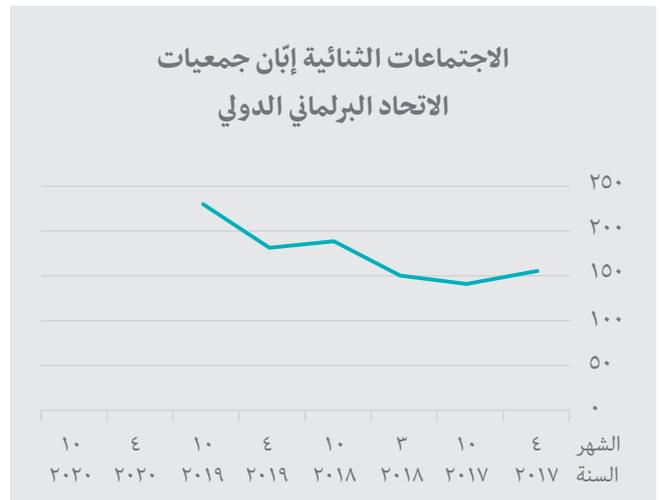
أن تستمر الاجتماعات المقبلة بشكلها المختلط، مع ضمان أن تظل المناقشات البرلمانية الدولية واسعة النطاق وشاملة للجميع قدر الإمكان.

تسهيل الحوار

شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة كبيرة في عدد الاجتماعات الثنائية المعقودة على هامش جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، إذ ارتفع عدد تلك الاجتماعات من ١٦٠ إلى ٢٢٠ اجتماعاً في الفترة



دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مستعد لأخذ الكلمة إبان الدورة ١٤٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة عبر الإنترنت في أيار/مايو ٢٠٢١.
 Tito Calado / الاتحاد البرلماني الدولي ©



التقدم نحو تحقيق العضوية العالمية

اقترب الاتحاد البرلماني الدولي، في أثناء هذه الفترة الاستراتيجية، من هدفه الاستراتيجي تحقيق العضوية العالمية، إذ ارتفع عدد البرلمانات الأعضاء من ١٧١ إلى ١٧٨ برلماناً. وأجازت التغييرات المدخلة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه في عام ٢٠١٨ أن تحتفظ البرلمانات بعضويتها مع فقدان بعض حقوقها إذا تأخرت عن سداد اشتراكاتها أكثر من ثلاث سنوات. ومع ذلك، يفقد البرلمان العضو عضويته في حالة حله حلاً غير دستوري، كما حدث في السودان في أعقاب الانقلاب العسكري في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى التواصل مع البرلمانات غير الأعضاء بدعوتها إلى حضور الأحداث التي نظمها في مناطقها فضلاً عن تغطية تكاليف حضور بعض النواب تلك الأحداث عن طريق صندوق التضامن البرلماني التابع له.



المشاركون في الدورة الاستثنائية للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
© الاتحاد البرلماني الدولي

تشجيع المساواة من الأعضاء

يعتمد تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على مدى متابعة البرلمانات الأعضاء للقرارات التي تتخذها في اجتماعات المنظمة، ولا سيما الجمعيات.

وفيما يلي بعض الأمثلة على إجراءات المتابعة البارزة:

- أقامت الجمعية الوطنية لزامبيا حلقات دراسية منتظمة لمناقشة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وإمكانية تنفيذها.
- عندما ضرب إعصار إيداي ملاوي وموزامبيق وزمبابوي في نيسان/أبريل ٢٠١٩، دعا قرار للاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم دعم عاجل. وأحال وفد هولندا القرار إلى حكومته التي قدمت بعد ذلك دعماً مالياً كبيراً وخبراً تقنيين.
- في عام ٢٠١٨، أطلق برلمان كولومبيا مبادرة «Congresso en Igualdad» (المساواة في البرلمان) لتنفيذ خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٢ الخاصة بالبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني.
- عدّل برلمان مصر قانوناً بشأن حماية الآثار ليطماشى مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي. واعتمد تشريعاً جديداً لمكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع.
- في عام ٢٠١٩، شاركت سويسرا في المناقشات الدولية المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، مع التركيز على سلامة المرضى وجودة الخدمات الصحية والتمويل المستدام للرعاية وأهمية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ.
- في أعقاب قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة السياسية للمرأة، رفع قرار رئاسي في الإمارات العربية المتحدة نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى ٥٠ في المئة على الأقل.
- أصدرت تايلند مدونة أخلاقيات برلمانية تحظر جميع أشكال التحرش الجنسي ضد المرأة في البرلمان.
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وافقت جمعية إكوادور الوطنية على قرار بشأن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وجاء ذلك القرار في أعقاب إعلان هانوي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٥ والذي بحث دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يكتب برلمان المملكة المتحدة بصورة منهجية إلى وزير الخارجية لإخباره بقرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وغيرها من القضايا المتناولة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي.
- قدّمت وزارة الصحة في جنوب أفريقيا، في أعقاب قرار أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩، مشروع قانون التأمين الصحي الوطني إلى البرلمان، وهو مشروع قانون يسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.



الهدف ٦ تمكين الشباب

إن مشاركة الشباب مقوم أساسي من مقومات الديمقراطية والعمليات السياسية الفعالة والشاملة للجميع. والشباب والشبان محور التحديات الاجتماعية مثل الفقر والتمييز وتغيّر المناخ. وتعزز مشاركتهم في الحياة السياسية المواطنة النشطة والمسؤولية الاجتماعية. وتعدّ مصدراً للابتكار والإبداع والتفكير المتجدد.

ووضع الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى الفترة الاستراتيجية، أهدافاً جديدة بشأن الشباب في البرلمانات أصبحت مقياًساً مهماً للبرلمانات في جميع أنحاء العالم. وعملنا أيضاً على إشراك المزيد من الشباب في عمليات صنع القرار وشغل مقاعد برلمانية. ومع ذلك، كما أظهرنا في تقريرنا الرائد عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية في عام ٢٠٢١، لا يزال عدد النواب دون سن الثلاثين منخفضاً وتبلغ نسبتهم ٢,٦ في المئة فقط من إجمالي النواب ارتفاعاً من ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٨. ولذلك أطلقنا في عام ٢٠٢١ حملة عالمية تحت شعار «قل نعم للشباب في البرلمان!» تعهد في إطارها مئات النواب والقادة والمدافعين عن حقوق الإنسان بتجديد شباب برلماناتهم.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

أهداف البرلمانات الخاصة بالشباب

اخترنا بعد أشهر من التشاور هدفاً لتمثيل الشباب في البرلمان على أساس نسبة الشباب إلى السكان.

ويتمثل هذا الهدف، الذي اعتمده برلمانات وجهات دولية أخرى متعددة، في أن تحقق

البرلمانات الحصص التالية بحلول عام ٢٠٣٥:

• ١٥ في المئة من النواب دون سن الثلاثين؛

• ٣٥ في المئة من النواب دون سن الأربعين؛

• ٤٥ في المئة من النواب دون سن الخامسة والأربعين.

وينطوي كل هدف على تحقيق التكافؤ بين الجنسين، أي تخصيص نسبة ٥٠ في المئة للرجال و٥٠ في المئة للنساء. وتتمحور حملة «قل نعم للشباب في البرلمان!» حول تلك الأهداف.

الابتكار من أجل الشباب سنة بعد سنة

في عام ٢٠١٧، أصدرنا بحثاً عن دور النواب الشباب في السلام والأمن، ونظمتنا مؤتمرات إقليمية للمشرعين الشباب في آسيا وأفريقيا. واعتمدنا في العام نفسه تدابير داخلية جديدة لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي عام ٢٠١٨، نشرنا تقريرنا الرائد عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية الذي بين أن نسبة النواب الشباب دون سن الثلاثين في العالم تبلغ ٢,٢ في المئة فقط. وهذه النسبة أقل بكثير من الهدف المحدد بنسبة ١٥ في المئة، وهو أحد الأهداف العالمية الأولى على الإطلاق للنواب الشباب في البرلمان.

وفي عام ٢٠١٩، نظمنا أولى حلقات العمل للنواب الشباب، وجمعت حلقات العمل هذه ١٠٠ مشرع شاب لتعزيز مهاراتهم في التواصل والقيادة والإرشاد. وساعدنا على تنظيم «جوائز سياسات المستقبل» لهذا العام بشأن تمكين الشباب، بالشراكة مع المجلس المعني بمستقبل العالم، والأمم المتحدة، وغيرها.

وفي عام ٢٠٢٠، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب. وأبرزت دراسة استقصائية، عممتنا على نطاق واسع، الممارسات الجيدة لتعزيز مشاركة الشباب. ومناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، قدمنا خطة عمل لتشجيع المزيد من الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.

وفي عام ٢٠٢١، ركزنا على تأثير جائحة كوفيد-١٩ في الشباب، بالعمل مع النواب الشباب على تحديد العناصر الرئيسية للتعافي المستجيب للشباب.

وتحتوي حملة «قل نعم للشباب في البرلمان!» على ستة تعهدات للبرلمانيين، كما هو مبين فيما يلي.



قل نعم للشباب في البرلمان!



فتيان وفتيات من الكشافة يرفعون الأعلام الوطنية الباكستانية في أثناء تجمعهم أمام مبنى البرلمان للاحتفال بمسيرة يوم البيئة العالمي في إسلام آباد في حزيران/يونيو ٢٠٢١.
© Farooq Naeem / وكالة الأنباء الفرنسية



جناح ترويجي في مدريد في أثناء الدورة ١٤٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.
© الاتحاد البرلماني الدولي / البرلمان الإسباني

النهوض بمشاركة الشباب

وكان التأثير في انتخابات العام التالي مثيراً للإعجاب: إذ بلغت نسبة المرشحين الشباب، رجالاً ونساءً، أكثر من ٣٤ في المئة من مقابل ٢١ في المئة في عام ٢٠١٥. وارتفع عدد المسؤولين المنتخبين ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين إلى ١٠٣ مقابل ٦٠ في عام ٢٠١٥.

استخدام البيانات في الدعوة إلى التغيير

نشرنا بيانات وتحليلات عن مشاركة الشباب في تقريرنا الرائد لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢١. ووفرننا بيانات عن النواب الشباب في قاعدة بيانات بارلاين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي - وهي منصة بيانات مفتوحة المصدر للبرلمانات. وتستخدم بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بوصفها مصدراً رسمياً للبيانات بالنسبة لمؤشر التنمية المستدامة ١٦-٧-١ «ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي».

الدعوة إلى زيادة عدد الشابات في الحياة السياسية

جمعنا، على مدى السنوات الخمس الماضية وعلى الرغم من جائحة كوفيد-١٩، ١١١٢ مشرعاً شاباً، بما في ذلك إبان مؤتمرنا العالمي السنوي للبرلمانيين الشباب.

أحرزت البرلمانات تقدماً كبيراً على مدى السنوات العشر الماضية شمل تحديد حصص للشباب، وخفض سن الأهلية للترشح، وإنشاء هيكل برلمانية جديدة للشباب.

- فقد خفضت البرلمانات سن التصويت للانتخابات البرلمانية إلى ١٦ سنة في مالطة و١٨ سنة في غامبيا وماليزيا وتركيا.
- وأيد برلمان ميكرونيزيا مشاركة الشباب في وفوده الوطنية في الاجتماعات الدولية. وأعطى الأولوية لتوظيف فئات الشباب المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وزيادة الوظائف المتاحة لهم.
- وفي السلفادور، أنشأ البرلمان أول مجموعة برلمانية للشباب تتكون من برلمانيين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ سنة.
- وفي النرويج، يجتمع رئيس البرلمان بانتظام مع الشباب، وأنتج بالتعاون مع منظمات غير ربحية، دليلاً للشباب للمشاركة في المناقشات الاجتماعية.
- وفي المكسيك، اتخذ مجلس النواب تدابير لتعزيز تمثيل الشباب في البرلمان. وأنشأ لجنة للشباب تعقد جلسات استماع برلمانية منتظمة ومشاورات بشأن الشباب.
- وفي نيجيريا، خفضت الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٨، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، السن الدنيا للترشح إلى مجلس النواب.

«لا شك في أننا نواجه العديد من العقبات لدخول البرلمان، ولكن تلك العقبات لا تنتهي بعد انتخابنا. فيتعين تمكيننا، نحن النواب الشباب، لقيادة التغيير.»

الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي السادس
للبرلمانيين الشباب (باراغواي، ٢٠١٩)

وفي عام ٢٠٢٠، اجتمعنا عبر الإنترنت للدعوة إلى زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمناصب القيادية. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، تعاوننا مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب للربط بين السياسيين العاملين والشباب. وشملت التوصيات المنبثقة من الاجتماع توفير المزيد من التمويل للشباب من أجل المشاركة في الحياة السياسية، وتوظيف المزيد من الشباب في قيادات الخدمة العامة، واعتماد نظام الحصص. وأوصي أيضاً بأن تكون البرلمانات والأحزاب السياسية مراعية للفوارق بين الجنسين وأن تكون خالية من أشكال العنف والتحرش الجنسي والتسلط.

فتح مجال جديد لدعم النواب الشباب

في عام ٢٠١٩، أطلقنا سلسلة من الدورات للبرلمانيين الشباب لصقل مهاراتهم السياسية جمعت ١٠٠ نائب شاب من ٤٠ دولة. وركزت الدورات التدريبية على القيادة السياسية والتواصل عن طريق جلسات جماعية وفردية. وأتاح منتدى إرشادي تبادل الخبرات والتجارب بين النواب الشباب والنواب الأكبر سناً. وقال النواب إن الدورات جعلتهم يشعرون بأنهم ممكنون وجاهزون ليكونوا قادة أكثر فعالية.

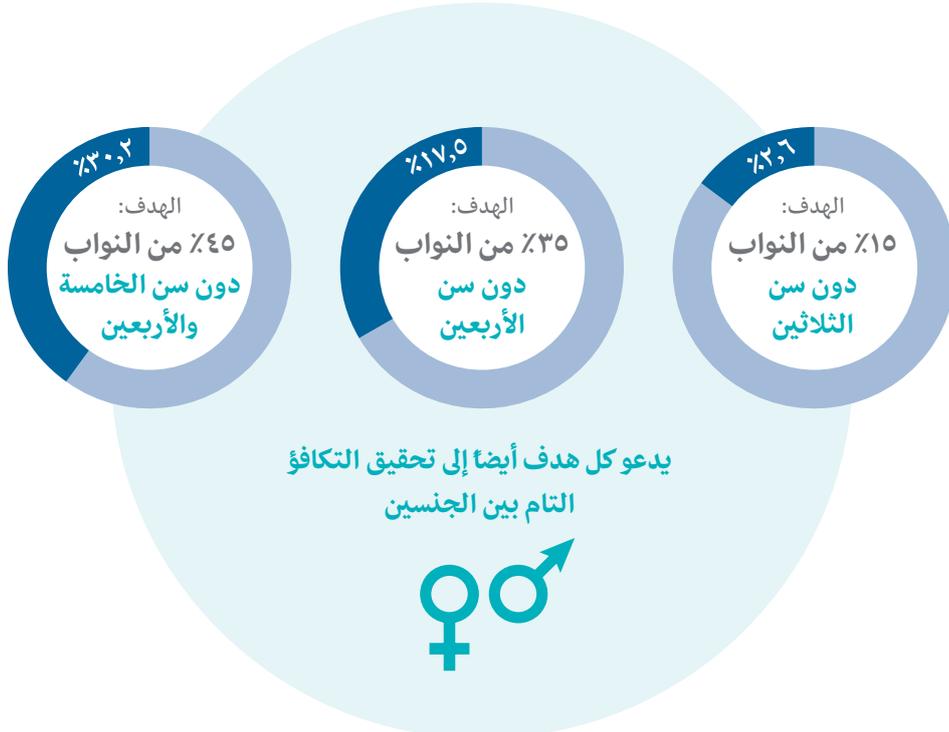
وفي جيبوتي، عملنا مع النواب الشباب الذين انتخبوا إلى مناصبهم عقب انتخابات عام ٢٠١٨. وحضر نحو ٧٠ في المئة من النواب الشباب في الجمعية الوطنية حلقة عمل دامت يومين في عام ٢٠٢٠. وقد طورنا مهاراتهم في مجال القيادة والتواصل، وساعدناهم على دمج منظور الشباب في عملهم البرلماني.

دراسة حالة

منتدى الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب

يوجّه منتدى البرلمانيين الشباب عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب. وهي هيئة نظامية يقودها الشباب وتكرس نفسها لتعزيز دور الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بوجه أعم، وتثري عمل المنظمة بمنظور الشباب. وسعيًا إلى ضمان حضور المزيد من الشباب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، حصل المنتدى في عام ٢٠١٨ على دعم الأعضاء لوضع حوافز جديدة للبرلمانات لإشراك النواب الشباب في وفودها. ويهدف الاتحاد البرلماني الدولي الآن إلى أن يبلغ عدد النواب الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة ٢٥ في المئة على الأقل. ويوجّه منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي رسالة واضحة بأن الاتحاد البرلماني الدولي «تترجم أقوالها إلى أفعال» فيما يخص مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بعدد النواب الشباب





الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

كان اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ لحظة محورية للتنمية الدولية. إذ أتاح فرصة ممتازة للاتحاد البرلماني الدولي للاستفادة من الإرادة السياسية لتحقيق أهداف إنمائية واسعة النطاق، والعمل مع البرلمانات على تحفيز التغيير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وركز الدعم الذي قدّمه الاتحاد البرلماني الدولي على مدى الفترة الاستراتيجية على احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة، ولا سيما في أثناء جائحة كوفيد-١٩ التي أدت، إلى جانب تغيّر المناخ، إلى التعجيل بالحاجة إلى العمل.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

بناءً على مشورة الاتحاد البرلماني الدولي ودعمه، عدّل برلمان رواندا تشريعه في عام ٢٠٢٠ لتمكين التسجيل المدني في المرافق الصحية، حيث يولد أكثر من ٩٠ في المئة من الأطفال. ويتيح التعديل حصول الكثيرين على الهوية القانونية، ومن ثم على الرعاية الصحية الحيوية وغيرها من الخدمات. وعندما بدأ التعاون، لم يكن أكثر من ٤٠ في المئة من الأطفال دون سن الخامسة مسجلين. ويتعاون برلمان رواندا مع الاتحاد البرلماني الدولي منذ أمد بعيد في مجاليّ بناء القدرات البرلمانية وتشكيل جدول الأعمال التشريعي للبلد بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق. وتحقيقاً لأهداف تسجيل المواليد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، يجب الحفاظ على هذا التقدم.

تمكين البرلمانات من إحداث فرق

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يدعم البرلمانات على مدى فترة الخمس سنوات في الحصول على المهارات والموارد والأدوات اللازمة لاتخاذ إجراءات مجدية بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخاصةً بشأن تغيّر المناخ والصحة.

ومع تزايد عدد البرلمانات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من الدعم. فبين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ مثلاً، ارتفع عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أقل من ٢٥ في المئة إلى أكثر من ٥٥ في المئة. وانخفض هذا العدد انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٢١، ولكن الاتجاه العام واضح.

واستخدمت عشرة برلمانات مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي لوضع خطط عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة ودمج تلك الأهداف في عملها البرلماني. فقد أنشأ برلمان تشاد لجنة خاصة معنية بالتنمية المستدامة، في حين أعدّ برلمان فيجي مذكرة توجيهية بشأن أهداف التنمية المستدامة للجانته. وأجرت الجمعية الوطنية الصربية تقييماً ذاتياً ثانياً لتقدمها بعد عامين من التقييم الأول. وقد ساعد ذلك فريق التركيز البرلماني المعني بأهداف التنمية المستدامة على تعديل مشروع الميزانية وزيادة تركيز الميزانية على أهداف التنمية المستدامة. وفي دراسة استقصائية عالمية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨، أفاد أكثر من ٥٠ في المئة من البرلمانيين المشاركين بأنهم أنشأوا آلية برلمانية واحدة على الأقل تُعنى بأهداف التنمية المستدامة.

١١
قراراً بشأن
التنمية المستدامة اعتمد إبان جمعيات
الاتحاد البرلماني الدولي على مدى
السنوات الخمس الماضية.

زيادة منتظمة في عدد البرلمانات التي تستعرض التقدم الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



كولوسو (كولومبيا)، وهي بلدة كادت تختفي من خريطة العالم بسبب الحرب الضارية بين قوات المقاومة والقوات شبه العسكرية، تراهن اليوم على السياحة البيئية بوصفها شكلاً من أشكال التنمية المستدامة.

© Juancho Torres / وكالة الأنباء للأبناء

عبر وكالة الأنباء الفرنسية

وظل تتغير المناخ مصدر قلق للعديد من البرلمانات. وقدّم الاتحاد البرلماني الدولي دعماً مخصصاً بشأن تغير المناخ والتعافي الأخضر من جائحة كوفيد-١٩ إلى برلمانات بوروندي وسيشيل وزامبيا وزمبابوي وبلدان في وسط آسيا. وفي بوروندي، اتفق البرلمانيون على إزكاء الوعي العام بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وفي عام ٢٠١٩، عدّل برلمان زمبابوي سياسته المتعلقة بضريبة الكربون. وفي عام ٢٠٢١، دعم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برلمان زمبابوي في وضع مشروع قانون بشأن تغير المناخ.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار عمله بشأن تغير المناخ، باستحداث مجموعة من المنتجات المعرفية، منها مجموعات أدوات، مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتستجيب المنشورات المتاحة بخمس لغات لمجالات الاهتمام التي حددتها البرلمانات كثيراً.

الاتحاد البرلماني الدولي ييسر المشاركة البرلمانية

تؤدي الشراكات دوراً محورياً في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، إذ تساعد على ضمان أن تقوم التشريعات على أفضل الأدلة العلمية المتاحة. وفي إطار الربط بين الأوساط العلمية والبرلمانية مثلاً، أقام الاتحاد البرلماني الدولي شراكة مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسف، وكلية لندن للاقتصاد.

وكانت الصحة أولوية رئيسية. وأدى التعاون مع البرلمانات في بنغلاديش ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا إلى تعديلات واقتراحات تشريعية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق ومكافحة زواج الأطفال.

وشملت المنشورات التي يسهل هذا العمل بحثاً جديداً بشأن تشريعات زواج الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومبادئ توجيهية بشأن الميزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخارطة طريق للعمل البرلماني بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق، ودليلاً عن نظم الغذاء والتغذية.

وأدى برلمان أوغندا دوراً استباقياً في مجال صحة الأم بالاعتراف بضرورة زيادة الحوار بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الإجهاد. وزاد برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة التمويل المخصص لمجال صحة الأم والتحصين.

ومع تفشي وباء كوفيد-١٩، درّب الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٠٠ موظف برلماني في ١٢ بلداً جنوب الصحراء الكبرى على فهم الطريقة التي يمكن بها للتشريعات أن تستجيب استجابةً أفضل لاحتياجات النساء والأطفال والمراهقين. واستعرض برلمان بوتسوانا تشريعاته المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وإقراراً بالصلة بين جائحة كوفيد-١٩ والعنف الجنساني، يعمل برلمان بوتسوانا أيضاً على وضع تشريع جديد بشأن هذا الموضوع. وفي عام ٢٠٢٠، أقر مشروع قانون سجل مرتكبي الجرائم الجنسية.



زيارة ميدانية للفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالصحة إلى رواندا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

© الاتحاد البرلماني الدولي / Lucien Gatete

«حتى عندما توقف الاقتصاد العالمي بسبب هذا الوباء، لم تنخفض انبعاثاتنا إلا بنسبة ٦ في المئة. ويشهد ذلك على ضخامة التحدي الذي ينتظرنا. فعلى أن نجد حلولاً حقيقية وجذرية وبديلة لخفض درجات الحرارة العالمية. ونحن البرلمانيون نتحمل مسؤولية حقيقية. فمن واجبنا أن نتكلم باسم جميع شعوب هذا الكوكب، بمن فيهم الفئات التي لا تسمع أصواتها دائماً على الرغم من أنها الأكثر تضرراً.»

اللورد رئيس مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، صاحب المقام الرفيع اللورد ماكفول أوف ألكلويث، إبان الاجتماع البرلماني في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

دراسة حالة

أصبحت مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهداف التنمية المستدامة أكثر منشورات الاتحاد ترجمة. فقد نُشر منشور عام ٢٠١٦ المعنون «البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي» أولاً باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية، ثم أصبح متاحاً اليوم بخمس عشرة لغة. وتدل الترجمات على قيمة مجموعات الأدوات التي تساعد البرلمانات على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي ظل الجائحة العالمية، قدّم هؤلاء الشركاء معلومات في الوقت المناسب ساعدت البرلمانات على الاستجابة على النحو المناسب.

وفي فرنسا وباراغواي وجنوب أفريقيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل البرلمانات على مراعاة صحة النساء والأطفال والمراهقين في خططها للتعاوي من جائحة كوفيد-١٩. وأعلنت الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل أن الاتحاد البرلماني الدولي أدى دوراً رئيسياً في عملها في ٢٠ بلداً.

وتلقى ٤١ برلماناً وطنياً مساعدة من الاتحاد البرلماني الدولي للتواصل مع حركة تعزيز التغذية، ما أدى إلى إجراء حوارات ومناقشات وطنية بشأن الاستثمارات في مجال التغذية.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى السنوات الخمس الماضية، ٢٨ حدثاً إقليمياً و٢٣ حدثاً عالمياً بشأن قضايا التنمية، ما مكن آلاف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة. وقد يسرت هذه العمليات المناقشات بين الأقران واكتساب المعارف وغير ذلك من فرص التعاون. وحفزت هذه الأحداث الإرادة السياسية الواسعة النطاق في الحوار واستخدام التنمية المستدامة بوصفها منصة للتعاون الدولي.

واعتمدت جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ١١ قراراً بشأن التنمية المستدامة. وقد أدى أحد هذه القرارات، وهو قرار عام ٢٠١٩ بشأن التغطية الصحية الشاملة، إلى اتخاذ إجراءات متباعدة في ٧٠ برلماناً عن طريق حلقات توعية أو أنشطة تواصل وإعلام.



الهدف ٨

سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

يمكن للبرلمانات أن تؤدي دوراً محورياً في تيسير تنفيذ الالتزامات الدولية لبلدانها وتحويلها إلى واقع وطني. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على لفت انتباه البرلمانات والبرلمانيين إلى بعض أهم القضايا في العالم. وأدخل منظوراً برلمانياً في المحادثات العالمية في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، ما ساعد على سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.



تأثيرنا في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

الأمم المتحدة تعترف بأهمية تمثيل الشباب في البرلمانات

في عام ٢٠٢١، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة جوهرية في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السياسات والبرامج التي يشارك فيها الشباب. وأقرت الجمعية العامة في ذلك القرار بأن «٤٩ في المائة من سكان العالم هم ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وأن ٢,٦ في المائة فقط من أعضاء البرلمان ينتمون إلى هذه الفئة العمرية»، وشجعت على «زيادة تمثيل الشباب في المجالس التشريعية الوطنية والمحلية».

التعاون مع الأمم المتحدة

وطّد الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع الأمم المتحدة التي تعترف أيضاً بالمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي يمكن تحقيقها من جراء توطيد التعاون بين المنظمين.

وأدخلت مجموعة من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منظوراً برلمانياً إلى مناقشات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، شهدت جلسات الاستماع البرلمانية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة حضور أكثر من ٢٠٠ برلماني من نحو ٦٠ بلداً في المتوسط جلسات لمدة يومين عن عمليات صنع القرار الرئيسية في الأمم المتحدة. وساهمت جلسة الاستماع الماضية التي عُقدت عبر الإنترنت في عام ٢٠٢١ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالفساد، بما في ذلك إعلان سياسي يعترف بدور البرلمانات ومسؤوليتها في التصدي للفساد.

وساهمت الاجتماعات البرلمانية التي عُقدت في إطار عمليات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى - مثل لجنة وضع المرأة، ومجلس حقوق الإنسان، والمؤتمر السنوي للدول الأطراف المعني بتغيّر المناخ - في تعزيز البُعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة.

وهددت جائحة كوفيد-١٩ بتأخير بل عكس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وسع الاتحاد البرلماني الدولي نطاق دعمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق المنصة الرئيسية للتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهي المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرصد الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية ومشاركة الوفود الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وينظّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً منتدى برلمانياً يناقش فيه أكثر من ٢٠٠ برلماني الموضوعات الرئيسية لدورة المنتدى. وفي عام ٢٠٢١، أقر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالدور الأساسي للبرلمانات في تنفيذ التشريعات واستعراضها، فضلاً عن تكييف الميزانيات والمساءلة.

وفي الوقت الذي احتفلت فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها في عام ٢٠٢١، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة جدول أعمالنا المشترك - وهو رؤيته لزيادة فعالية تعددية الأطراف - حيث دعا إلى التفكير في سبل إشراك البرلمانات أكثر في عمليات الأمم المتحدة، وأعرب عن التزامه ببحث الخيارات الممكنة لتعزيز المدخلات البرلمانية في الأمم المتحدة.

ونظراً إلى توطيد الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة العلاقات بينهما، أيدت الدول الأعضاء بشدة القرارين الصادرين في عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ بشأن «التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي». وقامت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان يوم دولي للعمل البرلماني يُحتفل به في تاريخ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، والإقرار بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين

٩١

دولة عضواً

في الأمم المتحدة شاركت في تقديم
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
لعام ٢٠٢٠ بشأن التفاعل بين
الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية
والاتحاد البرلماني الدولي.

جلسة استماع برلمانية بعنوان «عالم أزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض، وضمان رفاه الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠» عُقدت في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٧.

Rick Bajornas / UN Photo ©



رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو، يلقي كلمة إبان جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبد الله شاهد، في عام ٢٠٢٢.

Joel Sheakoski ©

وغيرها من الموضوعات. وقد استُكملت المناقشات بزيارات ميدانية لعمليات الأمم المتحدة مكّنت النواب من اكتساب فهم أفضل للقضايا والحقائق في الميدان.

«إن اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي توفر محفلاً فريداً للنواب لمناقشة القضايا العالمية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة وطرح بعض الأسئلة الصعبة. وتمكّن النواب من مساءلة الحكومات عن الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في الأمم المتحدة.»

الرئيس السابق للجنة

السيناتور خوان كارلوس روميرو من الأرجنتين

وعقد الاتحاد البرلماني الدولي، في ظل الجائحة، سلسلة من الجلسات الإعلامية الافتراضية عن قضايا مواضيعية في الأمم المتحدة، منها إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإعادة جدولة الديون السيادية، ودعم أقل البلدان نمواً، وخفض الميزانيات العسكرية. وساهمت تلك الجلسات في رفع مستويات الفهم وإثراء المناقشات على المستوى الوطني عن طريق الربط بين الخبراء والسفراء البرلمانيين.

وسعيّاً إلى تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، اجتمع قادة المنظمين - بمن فيهم رؤساء وكالات الأمم المتحدة

الجنسين، وتمكين الشباب. وأقرت بأن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بحاجة إلى العمل بفعالية أكبر مع البرلمانات الوطنية.

توسيع التعاون المؤسسي مع الأمم المتحدة

افتتحنا في عام ٢٠٢١ مكتباً جديداً للمراقب الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا بدعم من برلمان النمسا. وقد وطد الحضور المعزز في فيينا تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن منظمات أخرى مقرها فيينا مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويساعد المكتب الجديد الاتحاد البرلماني الدولي على الانخراط بشكل أعمق في تعددية الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الحكم الرشيد والدبلوماسية البرلمانية.

وتواصل اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تجتمع بانتظام في سياق جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، منح البرلمانيين الفرصة لدراسة عمليات الأمم المتحدة وتوجيه توصيات للتحسين. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تواصل أعضاء اللجنة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة فيما يخص الهجرة والتجارة والتنمية وحقوق الإنسان والبيئة والحصول على اللقاحات ومستقبل التعددية والمعاهدات الضريبية وتمويل الأمم المتحدة

تيسير الاستثمار من أجل التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أعلن ثمانية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قرارهم الانضمام إلى المفاوضات التي يُتوقع أن تُختتم بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

ومن النتائج المهمة التي حققها المؤتمر البرلماني أيضاً زيادة المساهمة البرلمانية في تنفيذ التشريعات المحلية للامتثال لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وفي الاستعراضات المنتظمة للسياسات التجارية في البلدان.

وصناديقها وبرامجها - بانتظام في جنيف ونيويورك وفيينا. وفي الوقت نفسه، واصل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إشراك المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في مجلسه الاستشاري المعني بالشؤون الجنسانية بغية زيادة المساواة بين الجنسين على جميع مستويات الأمم المتحدة.

دعم البرلمانات في التعاون مع منظمة التجارة العالمية

يضمن المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، أن يظل البرلمانيون مطلعين على مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويهكّن النواب من تبادل آرائهم وخبراتهم وتجاربهم في المحادثات العالمية حول النظام التجاري القائم على القواعد. وركزت مناقشات المؤتمر البرلماني، في السنوات الخمس الماضية، على تجارة السلع الأساسية، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمسائل الجنسانية، والإعانات في مجال صيد الأسماك، وتغيّر المناخ، وتأثير الجائحة في التجارة، والعديد من الموضوعات الأخرى.

وحضر أكثر من ٦٠٠ برلماني دورات المؤتمر البرلماني، وتواصلوا مباشرةً مع المسؤولين والمفاوضين في منظمة التجارة العالمية. وقد مكّنهم ذلك من تقديم المنظور البرلماني إلى منظمة التجارة العالمية وممارسة رقابة أفضل على مفاوضاتها التجارية المتعددة الأطراف.

وساعدت جهود الاتحاد البرلماني الدولي في التصديق على اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٧. ويحسن الاتفاق حالياً كفاءة التجارة في جميع أنحاء العالم، والحد من الروتين على الحدود، وزيادة الشفافية. ودفع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات لدعم المفاوضات على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن

دراسة حالة

إسماع الصوت البرلماني في مؤتمر قمة مجموعة العشرين

يدعم الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام ٢٠١٨ برلمانات مجموعة العشرين في التعاون مع هذه الهيئة العالمية المؤثرة. وتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمانات رئاسات مجموعة العشرين، إبان اجتماعات عُقدت في بوينس آيرس وطوكيو وروما، على تنظيم مؤتمرات قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين لمناقشة النمو الشامل، والتجارة العادلة المتعددة الأطراف، والسلام المستدام، والديمقراطية، والازدهار، والرفاه. ودرس رؤساء برلمانات مجموعة العشرين وأكثر من ١٥٠ مسؤولاً آخرين - منهم برلمانيون وخبراء ووزراء تجارة ومبعوثون وطيون من مجموعة العشرين - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وموضوعات الهجرة والعمل اللائق والشؤون الجنسانية وإعادة بناء الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وقد عُمدت الإعلانات المشتركة الصادرة عن رؤساء برلمانات مجموعة العشرين على رؤساء دول وحكومات تلك المجموعة فضلاً عن المجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً.

[الاتحاد البرلماني العربي](#)، [البرلمان الأفريقي](#)، [برلمان الأنديز](#)، [البرلمان الأوروبي](#)، [برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا](#)، [برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا](#)، [برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي \(PARLATINO\)](#)، [برلمان أمريكا الوسطى \(PARLACEN\)](#)، [الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود \(PABSEC\)](#)، [الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية](#)، [الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا](#)، [الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا](#)، [الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة](#)، [اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا](#)

رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات من الأمناء العاميين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وتعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك في تنظيم دورات مشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي إبّان جمعياته. وترد فيما يلي ثلاثة أمثلة فقط لمجالات التعاون المتبادل:

ويتعاون الأمناء العاميون عن كثب مع مركز الابتكار في البرلمان. وفي كل جمعية، تساعد الرابطة في تنظيم اجتماعات للمحاور البرلمانية داخل المركز فضلاً عن اجتماعات تنسيق مع الأمناء العاميين للبرلمانات التي تستضيف المحاور. وتتمتع الرابطة بصفة مراقب رسمي في اللجنة التوجيهية التي تقدم المشورة الاستراتيجية للمركز بشأن سبل دعم الابتكار في البرلمان.

ويساهم الأمناء العاميون أيضاً في تعزيز استخدام المبادئ المشتركة العشرة لدعم البرلمانات وتطبيقها. ويقدم أعضاء الرابطة بانتظام دعماً كبيراً للعديد من المشروعات البرلمانية لبناء القدرات التي ينفذها الاتحاد البرلماني الدولي، ويساهمون في بحوث الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالتدابير السياسية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان.

والأمناء العاميون مشاركون نشطون في إعداد التقرير البرلماني العالمي. وقد أثرت مناقشاتهم للتحديات الرئيسية الحالية التي تواجه البرلمان في اختيار موضوعات التقرير (الرقابة البرلمانية في عام ٢٠١٧، وإشراك الجمهور في عمل البرلمان في عام ٢٠٢٢). وحشد الأمناء العاميون برلماناتهم لتبادل الممارسات الجيدة في أثناء مرحلة البحث، وللنظر في توصيات التقرير.

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، توغو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قبرغيزستان، كابو فيردى، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

* عُُلقت حقوق عضوية بابوا غينيا الجديدة وهندوراس لعدم سدادهما اشتراكاتهما المقررة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (عضوان غير مشاركين).

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

السيد ر. رباني (باكستان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيدة ب. كرايريكش (تايلند)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد أ. خرشي (الجزائر)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



السيد ج. ف. ن. موديندا (زمبابوي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد ج. ب. ليتيليه (شيلي)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد م. غرويتش (صربيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



السيدة أ. كيفالوغيان (اليونان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيات)
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣



السيدة س. البزار (مصر)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانين الشباب)
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣



السيد د. باتشيكو (البرتغال)
الرئيس بحكم المنصب
نهاية الولاية: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣



السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال)
نائبة رئيس اللجنة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي،
المجموعة الأفريقية
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٣



الدكتور علي راشد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المجموعة العربية
نهاية الولاية: نيسان/أبريل ٢٠٢٥



السيدة ب. أرجيمون (أوروغواي)
نائبة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤



السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة أوراسيا
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد ج. شين (الصين)
نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢



السيدة س. وايدغرن (السويد)
نائبة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة الاثني عشر زائداً
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



السيد خ. إتشاني (إسبانيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥



السيدة إ. أنياكون (أوغندا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣



من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟

الشركات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سبل الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

يمول أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. وتلقى أيضاً قدرًا متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠٢١. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وبرنامج المعونة الإيرلندي، وبرلمانات أنغولا والصين وميكرونيزيا وقطر وسويسرا والإمارات العربية المتحدة فضلاً عن الاتحاد البرلماني العربي. وتقدّم

ميزانيات ٢٠٢١-٢٠١٧

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

| الميزانية المعتمدة ٢٠١٧ | | الميزانية المعتمدة ٢٠١٦ | |
|-----------------------------|----------------|----------------------------|-----------------|
| جميع الصناديق | المصادر الأخرى | | |
| الإيرادات | | | |
| ١٠٢٢٧٠٠٠ | | ١٠٢٢٧٠٠٠ | ١٠٠١٦٠٠٠ |
| ٣٣٧٠٠٠ | | ٣٣٧٠٠٠ | ٣٥٦١٠٠ |
| ١٠٢٣٠٠٠ | | ١٠٢٣٠٠٠ | ١٠١٨٥٠٠ |
| ١٠٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ | ١١٠٠٠٠ |
| ٠ | (٣١٢٨٠٠) | ٣١٢٨٠٠ | ٠ |
| ١٦٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | ١٦٠٠٠ |
| ٤٢٢٤٣٠٠ | ٤٢٢٤٣٠٠ | | ٤٢٧١٧٠٠ |
| ١٥٩٢٧٣٠٠ | ٣٩١١٥٠٠ | ١٢٠١٥٨٠٠ | ١٥٧٨٨٣٠٠ |
| مجموع الإيرادات | | | |
| النفقات | | | |
| الأهداف الاستراتيجية | | | |
| ٢٤٢٨٧٠٠ | ١٠١٧٦٠٠ | ١٤١١١٠٠ | ٢٩٩٧٧٠٠ |
| ١٥٥٥٩٠٠ | ٩٣٣٨٠٠ | ٦٢٢١٠٠ | ١٥٩١٣٠٠ |
| ١٥٣٨٤٠٠ | ٥٠٥٦٠٠ | ١٠٣٢٨٠٠ | ١٤٥٤٥٠٠ |
| ٥٠٢٣٠٠ | ٣٥٤٠٠٠ | ١٤٨٣٠٠ | ٩٤٠٠٠ |
| ٣١٨٢٠٠٠ | | ٣١٨٢٠٠٠ | ٣٣٠١٤٠٠ |
| ٣٢٩٦٠٠ | ٣٢٩٦٠٠ | | ٣٠٣٢٠٠ |
| ١٠٨٣٧٠٠ | ١٠٨٣٧٠٠ | | ١٠٥٤٤٠٠ |
| ٨٩٣٠٠٠ | | ٨٩٣٠٠٠ | ٨٣٧٣٠٠ |
| ١١٥١٣٦٠٠ | ٤٢٢٤٣٠٠ | ٧٢٨٩٣٠٠ | ١١٥٣٣٨٠٠ |
| المجموع الفرعي | | | |
| العوامل التمكينية | | | |
| ٨٥٤٧٠٠ | | ٨٥٤٧٠٠ | ٨٢٨١٧٠٠ |
| ١٠٨٦٩٠٠ | | ١٠٨٦٩٠٠ | ٩٦٧١٠٠ |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| ٢٦٦٨٩٠٠ | | ٢٦٦٨٩٠٠ | ٢٦٤٩٤٠٠ |
| ٤٦٢٠٥٠٠ | | ٤٦٢٠٥٠٠ | ٤٤٦٥٩٠٠ |
| ١٠٦٠٠٠ | | ١٠٦٠٠٠ | ١٠٥٠٠٠ |
| (٣١٢٨٠٠) | (٣١٢٨٠٠) | | (٣١٦٤٠٠) |
| ١٥٩٢٧٣٠٠ | ٣٩١١٥٠٠ | ١٢٠١٥٨٠٠ | ١٥٧٨٨٣٠٠ |
| مجموع النفقات | | | |

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

| الميزانية المعتمدة ٢٠١٨ | | | الميزانية المعتمدة | |
|-----------------------------|------------------|-------------------|--------------------|---|
| جميع الصناديق | المصادر الأخرى | الميزانية العادية | ٢٠١٧ | |
| الإيرادات | | | | |
| ١٠ ٤٦٧ ١٠٠ | | ١٠ ٤٦٧ ١٠٠ | ١٠ ٢٢٧ ٠٠٠ | الاشتراكات المقررة |
| ٢٣٧ ٠٠٠ | | ٢٣٧ ٠٠٠ | ٣٣٧ ٠٠٠ | صندوق رأس المال العامل |
| ١٠ ٤٨٥ ٠٠٠ | | ١٠ ٤٨٥ ٠٠٠ | ١٠ ٠٢٣ ٠٠٠ | الالتقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ١٠٠ ٠٠٠ | | ١٠٠ ٠٠٠ | ١٠٠ ٠٠٠ | الفوائد |
| ٠ | (٢٩٦ ٥٠٠) | ٢٩٦ ٥٠٠ | ٠ | تكاليف دعم البرنامج |
| ١٦ ٠٠٠ | | ١٦ ٠٠٠ | ١٦ ٠٠٠ | الإيرادات الأخرى |
| ٤ ٠٠٢ ٦٠٠ | ٤ ٠٠٢ ٦٠٠ | | ٤ ٢٢٤ ٣٠٠ | المساهمات الطوعية |
| ١٥ ٨٧١ ٢٠٠ | ٣٧٠٦ ١٠٠ | ١٢ ١٦٥ ١٠٠ | ١٥ ٩٢٧ ٣٠٠ | مجموع الإيرادات |
| النفقات | | | | |
| الأهداف الاستراتيجية | | | | |
| ٢ ٣٢١ ٩٠٠ | ٨٩١ ٣٠٠ | ١ ٤٣٠ ٦٠٠ | ٢ ٤٢١ ٧٠٠ | ١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية |
| ١ ٦٩٩ ٠٠٠ | ١ ١٦٦ ٨٠٠ | ٥٣٢ ٢٠٠ | ١ ٥٥٥ ٩٠٠ | ٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة |
| ١ ٤٦٩ ٥٠٠ | ٤٣٠ ٥٠٠ | ١ ٠٣٩ ٠٠٠ | ١ ٥٣١ ٤٠٠ | ٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها |
| ٥٠٥ ٢٠٠ | ٣٥٤ ٠٠٠ | ١٥١ ٢٠٠ | ٥٠٢ ٣٠٠ | ٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن |
| ٣ ١٥٩ ٤٠٠ | | ٣ ١٥٩ ٤٠٠ | ٣ ١٨٢ ٠٠٠ | ٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات |
| ٤١٧ ٢٠٠ | ٣٣٧ ٥٠٠ | ٧٩ ٧٠٠ | ٣٢٩ ٦٠٠ | ٦- تعزيز تمكين الشباب |
| ٩٧٢ ٧٠٠ | ٨٢٢ ٥٠٠ | ١٥٠ ٢٠٠ | ١ ٠٨٣ ٧٠٠ | ٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية |
| ٩٢٣ ٠٠٠ | | ٩٢٣ ٠٠٠ | ٨٩٣ ٠٠٠ | ٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية |
| ١١ ٤٦٧ ٩٠٠ | ٤ ٠٠٢ ٦٠٠ | ٧ ٤٦٥ ٣٠٠ | ١١ ٥١٣ ٦٠٠ | المجموع الفرعي |
| العوامل التمكينية | | | | |
| ٨٦٧ ٩٠٠ | | ٨٦٧ ٩٠٠ | ٨٥٤ ٧٠٠ | تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية |
| ١ ٠٢٦ ٢٠٠ | | ١ ٠٢٦ ٢٠٠ | ١ ٠٨٦ ٩٠٠ | إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام |
| ١٠ ٠٠٠ | | ١٠ ٠٠٠ | ١٠ ٠٠٠ | تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق |
| ٢ ٦٨١ ٧٠٠ | | ٢ ٦٨١ ٧٠٠ | ٢ ٦٦١ ٩٠٠ | تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة |
| ٤ ٥٨٥ ٨٠٠ | | ٤ ٥٨٥ ٨٠٠ | ٤ ٦٣٠ ٥٠٠ | المجموع الفرعي |
| ١١٤ ٠٠٠ | | ١١٤ ٠٠٠ | ١٠٦ ٠٠٠ | التكاليف الأخرى |
| (٢٩٦ ٥٠٠) | (٢٩٦ ٥٠٠) | | (٣١٢ ٨٠٠) | التصفيات |
| ١٥ ٨٧١ ٢٠٠ | ٣٧٠٦ ١٠٠ | ١٢ ١٦٥ ١٠٠ | ١٥ ٩٢٧ ٣٠٠ | مجموع النفقات |

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

| الميزانية المعتمدة ٢٠١٩ | | الميزانية المعتمدة ٢٠١٨ | | |
|-----------------------------|----------------|-------------------------|------------------|---|
| جميع الصناديق | المصادر الأخرى | الميزانية العادية | | |
| الإيرادات | | | | |
| ١٠٥١٥٢٠٠ | | ١٠٥١٥٢٠٠ | ١٠٤٦٧١٠٠ | الاشتراكات المقررة |
| ٤٢٢٠٠٠ | | ٤٢٢٠٠٠ | ٢٣٧٠٠٠ | صندوق رأس المال العامل |
| ١٠٩٩٧٠٠ | | ١٠٩٩٧٠٠ | ١٠٤١٥٠٠ | الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ١٠٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | الفوائد |
| ٠ | (٢٩٨٧٠٠) | ٢٩٨٧٠٠ | ٠ | تكاليف دعم البرنامج |
| ١٦٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | الإيرادات الأخرى |
| ٤٠٣٤٤٠٠ | ٤٠٣٤٤٠٠ | | ٤٠٠٢٦٠٠ | المساهمات الطوعية |
| ١٦١٨٧٣٠٠ | ٣٧٣٥٧٠٠ | ١٢٤٥١٦٠٠ | ١٥٨١٧١٢٠٠ | مجموع الإيرادات |
| النفقات | | | | |
| الأهداف الاستراتيجية | | | | |
| ٢١٤٦٤٠٠ | ٨٢٤٢٠٠ | ١٣٢٢٢٠٠ | ٢٣٢١٩٠٠ | ١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية |
| ١١٧٤٣٠٠ | ٦٥٦٤٠٠ | ٥١٧٩٠٠ | ١٦٩٩٠٠٠ | ٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة |
| ١٥٤٤١٠٠ | ٥٠٨٥٠٠ | ١٠٣٥٦٠٠ | ١٤٦٩٥٠٠ | ٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها |
| ١١٠٢٧٠٠ | ٩٠٧٢٠٠ | ١٩٥٥٠٠ | ٥٠٥٢٠٠ | ٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن |
| ٣٤٣٧٦٠٠ | | ٣٤٣٧٦٠٠ | ٣١٥٩٤٠٠ | ٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات |
| ٣٤٤٧٠٠ | ٢٦٥١٠٠ | ٧٩٦٠٠ | ٤١٧٢٠٠ | ٦- تعزيز تمكين الشباب |
| ١٠٠٢٧٠٠ | ٨٥١٤٠٠ | ١٥١٣٠٠ | ٩٧٢٧٠٠ | ٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية |
| ٩٢٧١٠٠ | | ٩٢٧١٠٠ | ٩٢٣٠٠٠ | ٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية |
| ١١٦٧٩٦٠٠ | ٤٠١٢٨٠٠ | ٧٦٦٦٨٠٠ | ١١٤٦٧٩٠٠ | المجموع الفرعي |
| العوامل التمكينية | | | | |
| ٩٣٤٣٠٠ | ٢١٦٠٠ | ٩١٢٧٠٠ | ٨٦٧٩٠٠ | تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية |
| ١٠٩٧٢٠٠ | | ١٠٩٧٢٠٠ | ١٠٢٦٢٠٠ | إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق |
| ٢٦٥٨٩٠٠ | | ٢٦٥٨٩٠٠ | ٢٦٨١٧٠٠ | تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة |
| ٤٧٠٠٤٠٠ | ٢١٦٠٠ | ٤٦٧٧٢٠٠ | ٤٥٨٥٨٠٠ | المجموع الفرعي |
| ١٠٦٠٠٠ | | ١٠٦٠٠٠ | ١١٤٠٠٠ | التكاليف الأخرى |
| (٢٩٨٧٠٠) | (٢٩٨٧٠٠) | | (٢٩٦٥٠٠) | التصفيات |
| ١٦١٨٧٣٠٠ | ٣٧٣٥٧٠٠ | ١٢٤٥١٦٠٠ | ١٥٨١٧١٢٠٠ | مجموع النفقات |

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

| الميزانية المعتمدة ٢٠٢٠ | | الميزانية المعتمدة ٢٠١٩ | | |
|-----------------------------|----------------|-------------------------|-----------------|---|
| جميع الصناديق | المصادر الأخرى | الميزانية العادية | | |
| الإيرادات | | | | |
| ١٠٩٥٩٢٠٠ | | ١٠٩٥٩٢٠٠ | ١٠٥١٥٢٠٠ | الاشتراكات المقررة |
| ٢٣٠٠٠٠ | | ٢٣٠٠٠٠ | ٢٣٢٠٠٠ | صندوق رأس المال العامل (وفقاً لمعايير إيبساس) |
| ٢٢٢٠٠٠ | | ٢٢٢٠٠٠ | ١٩٠٠٠٠ | صندوق رأس المال العامل (السيولة) |
| ١٢٠٥٨٠٠ | | ١٢٠٥٨٠٠ | ١٠٩٩٧٠٠ | الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ١٠٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | الفوائد |
| ٠ | (٣٧٥٢٠٠) | ٣٧٥٢٠٠ | ٠ | تكاليف دعم البرنامج |
| ١٦٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | الإيرادات الأخرى |
| ٥٠٦٥٠٠٠ | ٥٠٦٥٠٠٠ | | ٤٠٣٤٤٠٠ | المساهمات الطوعية |
| ١٧٧٩٨٠٠٠ | ٤٦٨٩٨٠٠ | ١٣١٠٨٢٠٠ | ١٦١٨٧٣٠٠ | مجموع الإيرادات |
| النفقات | | | | |
| الأهداف الاستراتيجية | | | | |
| ٢٣٣٣١٠٠ | ٩٨٣٠٠٠ | ١٣٥٠١٠٠ | ٢١٤٦٤٠٠ | ١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية |
| ١٣٤٤٠٠٠ | ٨٢٧٩٠٠ | ٥١٦١٠٠ | ١١٧٤٣٠٠ | ٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة |
| ١٦٠٢٤٠٠ | ٥٥٩٨٠٠ | ١٠٤٢٦٠٠ | ١٥٤٤١٠٠ | ٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها |
| ١٤٤٥١٠٠ | ١٢٤٦٤٠٠ | ١٩٨٧٠٠ | ١١٠٢٧٠٠ | ٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن |
| ٣٨٤٩٧٠٠ | | ٣٨٤٩٧٠٠ | ٣٤٣٧٦٠٠ | ٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات |
| ٣٥١٦٠٠ | ٢٦٧١٠٠ | ٨٤٥٠٠ | ٣٤٤٧٠٠ | ٦- تعزيز تمكين الشباب |
| ١٣١٥٣٠٠ | ١١٥٩٢٠٠ | ١٥٦١٠٠ | ١٠٠٢٧٠٠ | ٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية |
| ٩٥٥٣٠٠ | | ٩٥٥٣٠٠ | ٩٢٧١٠٠ | ٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية |
| ١٣١٩٦٥٠٠ | ٥٠٤٣٤٠٠ | ٨١٥٣١٠٠ | ١١٦٧٩٦٠٠ | المجموع الفرعي |
| العوامل التمكينية | | | | |
| ١٠٢٨١٠٠ | ٢١٦٠٠ | ١٠٠٦٥٠٠ | ٩٣٤٣٠٠ | تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية |
| ١٠٥٢٠٠٠ | | ١٠٥٢٠٠٠ | ١٠٩٧٢٠٠ | إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق |
| ٢٧٧٩٠٠٠ | | ٢٧٧٩٠٠٠ | ٢٦٥١٩٠٠ | تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة |
| ٤٨٦٩١٠٠ | ٢١٦٠٠ | ٤٨٤٧٥٠٠ | ٤٧٠٠٤٠٠ | المجموع الفرعي |
| ١٠٧٦٠٠ | | ١٠٧٦٠٠ | ١٠٦٠٠٠ | التكاليف الأخرى |
| (٣٧٥٢٠٠) | (٣٧٥٢٠٠) | | (٢٩٨٧٠٠) | التصفيات |
| ١٧٧٩٨٠٠٠ | ٤٦٨٩٨٠٠ | ١٣١٠٨٢٠٠ | ١٦١٨٧٣٠٠ | مجموع النفقات |

التقديرات بحسب الهدف الاستراتيجي ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

| الميزانية المعتمدة ٢٠٢١ | | الميزانية المعتمدة | |
|-----------------------------|----------------|--------------------|---|
| جميع الصناديق | المصادر الأخرى | الميزانية العادية | ٢٠٢٠ |
| الإيرادات | | | |
| ١٠٩٢٠٨٠٠ | | ١٠٩٢٠٨٠٠ | ١٠٩٥٩٢٠٠ |
| | | | الاشتراكات المقررة |
| ٢٣٠٠٠٠ | | ٢٣٠٠٠٠ | ٢٣٠٠٠٠ |
| | | | صندوق رأس المال العامل (وفقاً لمعايير إيبساس) |
| ٣٩٢٠٠٠ | | ٣٩٢٠٠٠ | ٢٢٢٠٠٠ |
| | | | صندوق رأس المال العامل (السيولة) |
| ١٠٨٥٥٠٠ | | ١٠٨٥٥٠٠ | ١٢٠٥١٠٠ |
| | | | الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ١٠٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ |
| | | | الفوائد |
| ٠ | (٣٧٢٩٠٠) | ٣٧٢٩٠٠ | ٠ |
| | | | تكاليف دعم البرنامج |
| ١٦٠٠٠ | | ١٦٠٠٠ | ١٦٠٠٠ |
| | | | الإيرادات الأخرى |
| ٥٠٣٧٢٠٠ | ٥٠٣٧٢٠٠ | | ٥٠٦٥٠٠٠ |
| | | | المساهمات الطوعية |
| ١٧٧٨١٥٠٠ | ٤٦٦٤٣٠٠ | ١٣١١٧٢٠٠ | ١٧٧٩٨٠٠٠ |
| مجموع الإيرادات | | | |
| النفقات | | | |
| الأهداف الاستراتيجية | | | |
| ٢٥٦٨٤٠٠ | ١١٤٨٦٠٠ | ١٤١٩٨٠٠ | ٢٣٣٣١٠٠ |
| | | | ١- إقامة برلمانات ديمقراطية قوية |
| ١٤١٥٨٠٠ | ٨٩٠٣٠٠ | ٥٢٥٥٠٠ | ١٣٤٤٠٠٠ |
| | | | ٢- تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة |
| ١٦٠١٠٠٠ | ٥٦٦١٠٠ | ١٠٣٤٩٠٠ | ١٦٠٢٤٠٠ |
| | | | ٣- حماية حقوق الإنسان والنهوض بها |
| ١٢٣٠١٠٠ | ١٠٣٠٨٠٠ | ١٩٩٣٠٠ | ١٤٤٥١٠٠ |
| | | | ٤- المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن |
| ٣٧٣٣٩٠٠ | | ٣٧٣٣٩٠٠ | ٣٨٤٩٧٠٠ |
| | | | ٥- تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات |
| ٤٧٣٥٠٠ | ٣٨٧٩٠٠ | ٨٥٦٠٠ | ٢٥١٦٠٠ |
| | | | ٦- تمكين الشباب |
| ١١٨٦٦٠٠ | ٩٩١٩٠٠ | ١٩٤٧٠٠ | ١٣١٥٣٠٠ |
| | | | ٧- تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية |
| ٩٢٣٥٠٠ | | ٩٢٣٥٠٠ | ٩٥٥٣٠٠ |
| | | | ٨- سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية |
| ١٣١٣٢٨٠٠ | ٥٠١٥٦٠٠ | ٨١١٧٢٠٠ | ١٣١٩٦٥٠٠ |
| المجموع الفرعي | | | |
| العوامل التمكينية | | | |
| ١٠٥٢٠٠٠ | ٢١٦٠٠ | ١٠٣٠٤٠٠ | ١٠٢٨١٠٠ |
| | | | تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية |
| ١٠٥٦٤٠٠ | | ١٠٥٦٤٠٠ | ١٠٥٢٠٠٠ |
| | | | إبراز الصورة والترويج والتواصل والإعلام |
| ١٠٠٠٠ | | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| | | | تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق |
| ٢٧٩٥٦٠٠ | | ٢٧٩٥٦٠٠ | ٢٧٧٩٠٠٠ |
| | | | تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة |
| ٤٩١٤٠٠٠ | ٢١٦٠٠ | ٤٨٩٢٤٠٠ | ٤٨٦٩١٠٠ |
| | | | المجموع الفرعي |
| ١٠٧٦٠٠ | | ١٠٧٦٠٠ | ١٠٧٦٠٠ |
| | | | التكاليف الأخرى |
| (٣٧٢٩٠٠) | (٣٧٢٩٠٠) | | (٣٧٥٢٠٠) |
| | | | التصفيات |
| ١٧٧٨١٥٠٠ | ٤٦٦٤٣٠٠ | ١٣١١٧٢٠٠ | ١٧٧٩٨٠٠٠ |
| مجموع النفقات | | | |

منشورات عام ٢٠٢١

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

النشرات المواضيعية

- [التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا](#)
- [معركة رابحة: البرلمانون والتغطية الصحية الشاملة](#)

الأدلة

- [وضع قوانين مُراعية للمنظور الجنساني](#)
- [كتيب للبرلمانيين عن التغذية والنظم الغذائية](#)
- [الممارسات الجيدة في قوانين الجنسية لمنع حدوث حالات انعدام الجنسية والتقليل من حدوثها \(متوفر الآن باللغات العربية والأرمنية والهندونيسية والماليزية والبولندية والروسية والأوزبكية\)](#)
- [دليل للحماية الدولية للاجئين وإقامة نظم لجوء حكومية \(متوفر الآن باللغة الأوزبكية\)](#)
- [كتيب عن حقوق الإنسان \(متوفر الآن باللغة الكورية\)](#)
- [كتيب عن القانون الإنساني الدولي \(متوفر الآن باللغتين الصينية والصربية\)](#)

مجموعات الأدوات

- [الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة](#)
- [البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي \(متوفر الآن باللغة الألبانية\)](#)

التقارير

- [تقرير القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات](#)
- [تقرير المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات](#)
- [مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية](#)
- [المرأة في البرلمان في عام ٢٠٢٠](#)
- [تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠](#)
- [تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٠](#)
- [النهج الخضراء للانتعاش عقب جائحة كوفيد-١٩: مذكرة سياسية للبرلمانيين \(متوفر الآن باللغات الإسبانية والمجرية والروسية\)](#)

المنشورات المرجعية

- [وضع التنمية الذاتية البرلمانية موضع التنفيذ](#)
- [ورقة بحثية مقارنة عن الإدارة البرلمانية](#)

المبادئ التوجيهية

- [إرشادات للبرلمانيين في وضع ميزانية لأهداف التنمية المستدامة: استمثال الموارد العامة](#)
- [مبادئ توجيهية لتعزيز مشاركة البرلمانات ومساهمتها في التعاون الإنمائي الفعال](#)
- [مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان \(متوفر الآن باللغات التركية والكورية والعربية\)](#)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- [انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠٢١](#)
- [رسم بياني معلوماتي عن الشباب في البرلمان](#)
- [النساء في السياسة: ٢٠٢١](#)

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر [هذا الرابط](#).

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معين. وتقدم لمحة عامة عن موضوع محدد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيناً بالتفصيل وتكون موجهة إلى المشرعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجبة عليها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويتها.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لإبراز موضوع معين.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٢

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المصنف.

ردمدا: 1420-2521

النسخة الأصلية: بالإنجليزية

التصميم والإعداد: Samuel Saad

طُبِعَ في فرنسا، مطبعة Courand et Associés



الائتءاء البرلماني الدولي
من أول الديمقراطية. من أول الديمقراطية.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية:

